آليات تكيف الفقراء مع الفقر واستراتيجية المواجهة في المجتمع المصري

إعـــــداد

أ. ناريمان محمد حسن منسى
طالبة ماجستير– كلية الآداب قسم الإجتماع
DOI : 0049774/10.12816

مجلة الدراسات التربوية والانسانية . كلية التربية . جامعة دمنهور
المجلد التاسع – العدد الثانى– لسنة 2017

آليات تكيف الفقراء مع الفقر واستراتيجية المواجهة في المجتمع المصري

أ.ناريمان محمد حسن منسى

DOI : 0049774/10.12816

مقدمة

لقد عاش المواطن المصرى على أرض مصر منذ آلاف السنين فى إطار غير متكافىء بينه وبين حكامه، وظل الطرف الأقوى (الحاكم) طوال هذه الآلاف من السنين يفرض هيبته وسيطرته على الطرف الأخر الأضعف (المواطن)، وفى ظل هذا الاحتلال والفارق الطبقى فى مجتمعنا المصرى، ومع ازدياد الفقر الناجم عن الزياده السكانية وقلة الموارد، فقد لجأ الفقراء إلى التحايل على المعيشة فهو أحد آليات التكيف والتعايش من أجل البقاء والتواؤم مع الأوضاع السائدة وينظر الفقراء إلى التحايل على أنه استغلال سلبى للمعيشة وليس إجرامياً، هذا ومع قلة الدخل والتفاوت فى مستويات المعيشه، وعدم العدالة فى التوزيع سواء توزيع الدخل أو توزيع الثروات داخل الدولة نجد أن الفقير قد حرم من مظاهر العيش الكريم المتمثلة فى المأكل والملبس والمسكن والصحة والتعليم، لذلك تحاول الدول والحكومات التحرر من الفقر والقضاء علية، وكشف مظاهر الاستغلال وبالتالى لابد من وضع استراتيجية لمواجهة الفقر والخلاص منة، لأنه يعتبر عائقا رئيسيا أمام كل الجهود وأمام تقدم المجتمع فهو يؤثر على معدلات النمو والانتاج والاداء الاقتصادى والاجتماعى، كما يشكل تهديداً للاستمرار السياسى والاجتماعى والاقتصادى فى كافة البلدان، لذا سوف تستعرض الباحثه فى هذا الفصل أهم آليات وميكانيزمات تكيف الفقراء مع الفقر فى مصر، والتى تشمل علي مصادر الدخل سواء كانت مصادر فردية أو أهلية أو مصادر حكومية، كذلك نوعية السكن والماكل، والصحة التى تعد رأسمال الفرد، والتعليم، والتدريب، كما تركز الباحثه على تناول الجهود العالمية والمحلية للتخفيف من مشكلة الفقر واستعراض استراتيجية مواجهة الفقر المطبقة فى مصر منقسمة إلى استراتيجيتين "استراتيجية النمو مع العداله والمساواة، واستراتيجية النمو مع إعادة التوزيع والمساواة والاقتدار"، أيضاً تناولت الباحثة أهم آليات مواجهة الفقر فى المجتمع المصرى سواء عن طريق البرامج الحكومية

الرئيسية وأستعراض أهم الجهات الحكومية التى تسعى للقضاء على الفقر كالصندوق الاجتماعى للتنمية، ووزارة الشئون الاجتماعية، وبرنامج شروق، وبعد ذلك عرض دور المؤسسات غير الحكومية فى القضاء على الفقر.

أولاً: مشكلة الدراسة:

يتأكد حق كل إنسان من حيث المبدأ في الوصول إلي الحياة الكريمة والوصول إلي الموارد الاقتصادية، والاستفادة منها علي أساس مبدأ الأخوة البشرية، إلا أن أوضاع البشر لا تدل علي المساواة وتكافؤ الفرص للجميع، كما أن تلك الأوضاع لا تدل علي أن الموارد الاقتصادية تحقق ما يشبع احتياجات الفرد، حيث أنها وبخاصة في مجتمعنا المصري كانت تتجه إلي فئة معينة من كبار رجال الدولة ورجال الأعمال، أما باقي الشعب فليس له نصيب من هذا الحق وذلك ما تؤكده الإحصائيات الصادرة من المراكز الحكومية المتخصصة مثل مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار عن عدد الفقراء وخاصة في الريف المصري.

ومن هنا جاء الاهتمام بمشكلة البحث والتي تتلخص في التعرف علي آليات تكيف الفقراء في المجتمع المصري خاصة وأن الفقر يصاحبه العديد من المشكلات منها:-

- البقاء في دائرة الحروب الذي يؤدي إلي دمار المجتمع.
- انعدام أو تدني مستويات الدخل وانتشار البطالة.

-انخفاض مستوي المهارة وظهور الأمية "الجهل".

-تدني مستوي الإسكان، وظهور المشكلات الأسرية.

- ثانياً : أهمية الدراسة:

ترجع أهمية الدراسة إلي تفاقم مشكلة الفقر التي تؤرق الغالبية العظمي من دول العالم العربي، فيري ماثيوهيل " Mathew hill " "أن الفقر يدع الناس مضطرين ثائرين، ومحاربة الفقر عمل من أعمال الحصانة المدنية والحكمة السياسية" وإذا كان الظلم واضح بين الدول فإن هناك ظلم أخر داخل الدول في المجتمع فوطأة الفقر وانخفاض التنمية تقع علي أفقر إنسان في العالم وهن النساء الفقيرات في العالم.

لذا فتعد مشكلة الفقر من أهم وأخطر المشكلات التي تواجه مجتمع التنمية، فالفقر حكم بالإعدام الأدبي وإهدار لكرامة الانسان، فلا يمكن بعد ذلك أن ننتظر من الفقير أن يشارك مشاركة تذكر في مسيرة التنمية الاجتماعيى والاقتصادية لأي مجتمع.

وعلي الرغم من الجهود الكثيرة التي تبذلها جهات دولية ووطنية لمعالجة المشكلة إلا أن الملاحظ أن التقدم عن طريق مكافحة الفقر خاصة في الدول النامية لا يتناسب مع حجم الجهود المبذولة في هذا السبيل.

ثالثاً: أهداف الدراسة وتساؤلاتها:

تهدف الدراسة إلي هدف رئيس وهو "**التعرف علي أوضاع الفقراء في مصر وطبيعة تكيف الفقراء في الريف المصري بصفة خاصة**"

والذي انطلق من هذا الهدف عدة أسئلة فرعية مؤداها في تساؤلات الدراسة .

تساؤلات الدراسة: وبناءا علي ما تقدم فان الدراسة الراهنة تسعي للإجابة علي تساؤل رئيس مؤاده: **(ما الأبعاد السوسيولوجية للفقراء؟وما آليات تكيفهم في المجتمع؟)**

ومن ثم تنبثق مجموعة من الأسئلة الفرعية تحاول الباحثة الإجابة عليها هي :-

- ما الفقر؟ وما أنواعه؟ إلام تمتد أبعاده؟
- ما أسباب تفشي الفقر في مصر والريف المصري علي وجه الخصوص؟
- ما مستويات ومؤشرات الفقر؟
- ما طرق قياس الفقر؟
- ما خصائص الفقراء وأوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية؟
- كيف يتكيف الفقراء في الريف المصري مع فقرهم؟
- ما دور الدولة للحد من الفقر؟
- إلي أي مدي تسهم التغيرات المحلية والعالمية في الحد من الفقر؟

رابعاً: الإجراءات المنهجية للدراسة:

- **نوع الدراسة**

تنتمي الدراسة الراهنة إلي نمط البحوث الوصفية التحليلية، وتحاول الباحثة فيها الوقوف علي أبعاد ظاهرة الفقر وطرق تكيف الفقراء مع فقرهم حيث تهدف البحوث

الوصفية إلي وصف المجتمعات المحلية أو المشكلات الاجتماعية أو الاتجاهات نحو القضايا والأوضاع الهامة.

- **المنهج المستخدم**

تعتمد هذه الدراسة علي المنهج الوصفي، لوصف حياة الفقراء وأوضاعهم وكيف أن هؤلاء الفقراء يستطيعون التكيف مع الفقر خاصة في الريف المصري، كما تعتمد هذه الدراسة علي طريقة دراسة الحالة لدراسة أوضاع وأحوال نماذج من الأسر الفقيرة في إحدي القري المصرية.

- **أدوات جمع البيانات**

تعتمد الباحثة في تلك الدراسة علي مجموعة من الأدوات لتوفير أو جمع بيانات دقيقة عن مجموعة من الأسر الفقيرة وآليات تكيفهم مع الفقر ومنها:-

استمارة البحث:-

قامت الباحثة بتصميم الاستمارة عن طريق مجموعة من الخطوات نشير إليها كما يلي:-

(أ) الصورة المبدئية لاستمارة البحث: حيث قامت الباحثة بإعداد استمارة تتضمن الأتي:

- البيانات الأساسية.
- الفقر والتنمية الاقتصادية، وإشباع حاجات الفقراء.
- الفقر والتنمية الاجتماعية، وإشباع حاجات الفقراء.
- الفقر والتنمية السياسية، وإشباع حاجات الفقراء.
- الفقر والتنمية الصحية والبيئية، وإشباع حاجات الفقراء.

-دور الدولة في الحد من مشكلة الفقر.

(ب) الصدق الظاهري: وذلك للتأكد من صدق استمارة البحث، حيث قامت الباحثة بعرض الاستمارة مرفق بها الأهداف والتساؤلات الخاصة بالدراسة علي عدد من السادة المحكمين الاكاديميين من أعضاء هيئة التدريس بكليات الآداب قسم الاجتماع وذلك للتأكد من:-

-التأكد من سلامة وسهولة الصياغة اللغوية لأسئلة الاستمارة.

-التأكد من ارتباط كل سؤال بالمتغير الذي تقيسه.

-تعديل أو حذف أو إضافة بعض الاسئلة إذا اقتضي الأمر ذلك.

(ج) صدق المضمون: وذلك للتأكد من صدق مضمون استمارة البحث حيث قامت الباحثة بتطبيق استمارة البحث علي (5) مفردات (أسر) من القري محل الدراسة الميدانية وذلك التأكد من:-

-وضوح الاسئلة.

-عدم وجود أي خلط أو غموض في الاسئلة.

-مدي ارتباط الاهداف بالاسئلة.

(د)أهم التعديلات: أسفر عرض الاستمارة علي السادة المحكمين والعينة المشار إليها أنها تحتاج إلي إجراء بعض التعديلات الاتية:-

-تم تعديل الصياغة اللغوية لبعض الاسئلة الموجودة بالاستمارة.

-تم إضافة بعض الاسئلة لسد بعض نواحي النقص بالاستمارة.

-تم حذف بعض الاسئلة غيرمتعلقة بالأهداف الخاصة بالدراسة.

-تم ربط الاسئلة بعضها البعض.

(هـ) الصورة النهائية لاستمارة البحث: تتكون الاستمارة من مجموعة من الاسئلة التي تدور حول نطاق البحث، حيث تنقسم الاستمارة إلي أربعة أجزاء أساسية هي:-

-البيانات الأساسية (الأولية): وتشمل عدد من الاسئلة كا(السن، النوع، الحالة الاجتماعية، الحالة التعليمية، عدد الأولاد، الحالة الوظيفية، نوع العمل، إجمالي الدخل الشهري).

-أوضاع الفقراء الاجتماعية والاقتصادية والصحية والبيئية: وتشمل أربعة نقاط أساسية هي(أ- أسئلة عن الوضع الاقتصادي، ب- اسئلة عن الوضع الاجتماعي، ج- اسئلة عن الوضع الصحي، د- اسئلة عن الوضع البيئي).

-آليات تكيف الفقراء مع فقرهم: وتشتمل علي اسئلة قياس أنواع وأشكال التكيف لدي الفقراء مع فقرهم في كافة الاوضاع سالفة الذكركا(أشكال

المصادر الحكومية، أشكال المساعدات الأهلية، الشراء بالتقسيط، نوعية الطعام، الجمعيات الاقتصادية، الاسكان المشترك، وسائل الاضاءة، كيفية التخلص من القمامة، كيفية العلاج،...).

-دور الدولة في الحد من مشكلة الفقر: ويشمل ذلك أشكال الخدمات التي تقوم بها الدولة للتصدي للمشكلة كا (توفير الخدمات، وضع خطط وحلول).

(و) إعادة الإختبار: وذلك للتأكد من ثبات مفردات البحث (الأسر) من القري محل الدراسة الميدانية، حيث لجأت الباحثة إلي طريقة إعادة الاختبار، حيث تم اختبار (10) مفردات من القري محل الدراسة الميدانية ليتم تطبيق الاستمارة عليهم، ثم أعيد تطبيق الاستمارة عليهم مرة أخري بعد أسبوعين من تاريخ التطبيق الأول كفترة فاصلة بينهما، ولحساب ثبات المقياس فلقد تم الإستعانة بقانون "بيرسون" لمعرفة درجة الإرتباط بين إجابات عينة الدراسة علي استمارة الاستبيان.

ولقد بلغ ثبات اجابات المبحوثين علي الأسئلة (0.9) مما يدل علي وجود ارتباط قوي بين الاجابات في المرتين.

•مجالات الدراسة

(أ) المجال المكاني

بعض القري الأشد فقراً بمحافظة البحيرة والتي تم اختيارهم وفقاً للبيانات الواردة من الجهات الرسمية بالمحافظة كـ (مديرية التضامن الاجتماعي، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع للمحافظة، ديوان عام المحافظة).

(ب) المجال الزماني

استغرق البحث النظري فترة طويلة وحتي هذه اللحظة، والباحثة تحاول أن تدرس وتصف كل ما تصل إليه يديها وعينها من مقالات وأبحاث.

أما البحث الميداني فقد أستغرق الفترة من(2016/12/1حتي 2017/4/15)، وذلك علي مرحلتين هما:-

الأولي: مرحلة صياغة استمارة البحث، ودليل المقابلة، أي تصميم الأسئلة وبنودها الفرعية لتغطي كافة أجزاء البحث، وكذلك تحكيم الاستمارة.

الثانية: وهي مرحلة تطبيق الاستمارة بالفعل علي عينة البحث، وجمع البيانات التي تسهم في وصف واستكشاف حقيقة موضوع البحث، وصولاً إلي تحليل البيانات واستخلاص النتائج وكتابة التقرير النهائي للبحث وتوصياته.

(ج) المجال البشري(عينة الدراسة)

اعتمدت الباحثة علي الطرق الإحصائية لتحديد الحجم الأمثل لعينة الدراسة من مجتمع البحث الكبير – القري الأشد احتياجاً والأكثر فقراً بمحافظة البحيرة – ولقد تم اختيار القري محل الدراسة بناءاً علي تقارير رسمية سالفة الذكر بالمجال المكاني، وسيتم تطبيق الاستمارة علي عينة من الأسر الموجودة بالقري محل الدراسة، (قرية دمسنا – مركز أبو حمص، قرية بركة غطاس– أبو حمص)، ولقد أدي كبر حجم الاسر الموجودة بالقري محل الدراسة إلي تطبيق المعادلة التالية لتحديد حجم العينة المراد سحبها من مجتمع البحث الكبير:

حجم العينة(ن) = (ح م/1.96)x ف (1– ف)

وبتطبيق المعادلة السابقة علي أجمالي عدد الأسر، بلغ قوام العينة الاجمالية للدراسة المراد سحبها (2300) أسرة، وهي تمثل حوالي (10%) من أجمالي عدد الأسر ، موزعة علي القري كالتالي:–

-قرية دمسنا تم اختيار 62 أسرة ليتم تطبيق الاستمارة عليهم.

-قرية بركة غطاس تم اختيار 63 أسرة ليتم تطبيق الاستمارة عليهم.

خامساً: الموجهات النظرية المفسرة للفقر:

نظراً لأن مشكلة الفقر حظيت بإهتمام المفكرين والباحثين الاجتماعيين علي وجة الخصوص وكل الباحثين في كل المجالات الانسانية علي وجة العموم، فقد تعددت الآراء والاتجاهات المفسرة لهذه المشكلة؛ وتحدد الباحثة البنائية الوظيفية مدخلاً كلاسيكياً لها وموجهاً لها للدراسة، وثقافة الفقر مدخلاً معاصراً لها، حيث أن إطار البنائية الوظيفية يستخدم مفهوم عدم المساواة في سياق تحليل التدرج الاجتماعي حيث ينظر للتفاوت في الثروة والقوة والمكانة بصفته إحدي الحقائق الأساسية في تاريخ المجتمع البشري.

ويتمثل التحليل الوظيفي لعدم المساواة في عدد من القضايا في مقدمتها ثلاث هي:–

1)تباين أنصبة الأشخاص المختلفين من الاستعدادات الفطرية والمهارات المكتسبة كـ (الذكاء، الدافعية، الطموح، المثابرة، الإبداع).

2)تفاوت أهمية الأدوار والمهام الاجتماعية.

3)حق الأشخاص الموهوبين في أن يشغلوا الوظائف الأرقي ويحصلوا علي دخول مادية وغير مادية أكبر، في حين تبقي الوظائف الأدني والدخول الأقل لذوي العطاء المتواضع.

أما عن إطار ثقافة الفقر فهو من النظريات الحديثة نسبياً والشائعة في مجال دراسة الفقر حيث توصل إلي أن الفقراء يصيرون فقراء لأن لهم ثقافة خاصة، وطريقة حياة تختلف عن سواهم من الفئات الأخري، وأن ثقافة الفقر تنمو وتزدهر حتي لو عالجت الأسباب التي أدت إليها، ويظل المنتمون لهذه الثقافة ملتزمين بها مما يؤدي إلي عزلتهم الاجتماعية، والحد من العلاقات الاجتماعية خارج نطاق هذه الثقافة.

كما تحول هذه الثقافة بين الفقراء وبين الخلاص من الفقر، وتدين هذه الفكرة بوجودها إلي دراسات عالم الأنثربولوجي "أوسكارلويس Oscar Lewis" التي أجراها في بداية الأمر علي الأحياء المختلفة في مكسيكو سيتي، ثم علي الجالية المهاجرة من أبناء بورتوريكو، والذين يعيشون في مدينة نيويورك الأمريكية، ويري "لويس" أن الفقراء يستسلمون للفقر وأن ثقافة الفقر تميل إلي إعادة إنتاج نفسها في الأسر الفقيرة.[1]

وينظر "ميلر Walter Miller" إلي قيم الطبقات الدنيا وكيف أنها هي السبب في مقاومتهم للتغير، حيث تقوم بالمحافظة علي السلوك، وهو ما يجعلهم محبوسين في دائرة مغلقة، إن قيم هؤلاء الفقراء تشتق من اهتماماتهم الذاتية فقط، وهم يدركون البدائل لاختياراتهم السلوكية، ولكنهم دائماً ما يتعرضون للفشل واليأس والإحباط عندما يحاولون استخدام هذه البدائل المتاحة أمامهم؛ ويؤكد وجود تباعد أو عدم تمييز بين المعايير السلوكية والنموذج الواقعي للأسرة الفقيرة تلك التي يتناسب طموحها مع ثقافتها، ويري أن هذا التباعد من شأنه تثبيت ملامح (ثقافة الفقر)، وجعلها تستعصي علي التغير، هذا

[1] سناء محمد علي محمد، دراسة بعض القيم الاجتماعية والثقافية لسكان منطقة حضرية بمدينة أسيوط، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة أسيوط، 2008، ص3.

التباعد بين معايير الطموح والسلوك الفعلي يوجد في المجتمعات الحضرية تلك التي تشتمل علي ثقافات عديدة وفرعية مختلفة يتواجد كل منها بجانب الأخري، فالأغنياء تكاد تتقارب معايير طموحاتهم مع معايير سلوكياتهم الفعلية نظراً لتوافر الإمكانات المتاحة، أما الفقراء فإحباطاتهم دائمة وتقع تحت ظروف مختلفة وعديدة ومستمرة لأن فرص الاختيارات أمامهم محددة.[1]

لذلك ترجع هذه النظرية الفقر إلي الثقافة الخاصة بالفقراء والتي تتبني قيم غير منتجة ومعايير تتناقض مع النجاح، وهو ما أشار إلية "لويس" أنه من الصعب التخلص من الفقر وأن الفقراء لا يستطيعون الإفلات منه إلا إذا حدثت ظروف غير عادية تغير من فكرهم وقيمهم ومواقفهم تجاة الفقر.

سادساً: الدراسات السابقة:

تنطلق الدراسة الراهنة من خلال نتائج عدة دراسات سابقة تناولت موضوع الفقر، ولكن من عدة وجهات نظر مختلفة، فكان لزاماً علي الباحثة أن تقف علي هذه النتائج من خلال حصر بعض هذه الدراسات. ومن هذه الدراسات:-

الدراسة الأولي:"نظرية أوسكار لويس في دراسة ثقافة الفقر في المناطق الحضرية المتخلفة" [2].

حيث سعي الباحث في تلك الدراسة إلي الحديث عن النمو السريع في البحوث الحضرية التي أجريت علي بعض المشكلات التي تتعرض لها المجتمعات الحضرية؛ حيث تتناول كثير من هذه الدراسات بعض الملامح الخاصة المميزة لتلك المدن مثل: نزوح المهاجرين إليها، الاتحادات الطوعية، نظام الأسرة، وأخيرا القرابة؛كما تعرض الباحث في دراسته إلي دراسات أوسكار لويس عن ثقافة الفقر في المناطق الحضرية المتخلفة وإسهاماته المنهجية، وقد استخدم الباحث منهج إعادة الدراسة الذي شيده أوسكار لويس علي أساس المماثلة بين العلوم الطبيعية والانثروبولوجيا.

---

(1) Walter Miller, Lower Class Culture As Generating milieu of Gang, vol.14, n.3, the journal of social issues, 1958, p.18.

(2) محمد حسن غامري أبو عامر، نظرية أوسكار لويس في دراسة ثقافة الفقر في المناطق الحضرية المتخلفة، رسالة ماجستير.(كلية الآداب، قسم الأنثروبولوجيا، جامعة الإسكندرية ، 1976م) .

الدراسة الثانية:" ثقافة الفقر :دراسة تطبيقية عن الأسرة في المناطق الحضرية المتخلفة"[3].

وقد لخص الباحث الهدف من الدراسة في النقاط التالية:-

- تتطلب دراسة الظواهر الحضرية المعاصرة.
- محاولة الكشف عن العوامل والظروف البنائية التي تؤدي إلي تدفق المهاجرون إلي المدينة.
- محاولة إيجاد أساس نظري مقبول في مجال انثروبولوجيا التنمية للمجتمعات الحضرية.

وقد اقتضي إجراء هذه الدراسة أن يعتمد الباحث أيضا علي بعض الطرق السوسيولوجية فاستعان بالملاحظة الإحصائية، ولذلك اختار عينة من الأسر حجمها مائتين، والذي تم اختيارها وفق متغيرات هي مستوي التعليم، المهنة، الدخل، ونوعية مصدر الدخل.

الدراسة الثالثة:" إعادة إنتاج الفقر ومواجهته في القرية: دراسة ميدانية "[1].

وتهدف تلك الدراسة إلي معرفة الآليات الاقتصادية والسياسية والدينية لإعادة إنتاج الفقر في القرية المصرية، وكذلك معرفة أشكال مواجهة الفلاحين للفقر في القرية المصرية.

وقد اعتمدت الدراسة علي الأسلوب الوصفي التحليلي بسبب ندرة الدراسات السوسيولوجية التي اهتمت ببحث إعادة الفقر وأشكال مواجهة الفلاحين له في القرية المصرية؛ حيث اعتمد الباحث في جمع البيانات عن طريق تحليل البيانات الجاهزة والبيانات الميدانية، أما أدوات جمع البيانات هي دليل المقابلة الاخباريين ودليل مقابلة

---

[3] محمد حسن غامري أبو عامر، ثقافة الفقر: دراسة تطبيقية عن الاسرة في المناطق الحضرية المتخلفة، رسالة دكتوراه.(كلية الآداب، قسم الأنثروبولوجيا، جامعة الإسكندرية ، 1979م) .

[1] حسنين حسنين كشك، إعادة إنتاج الفقر ومواجهته في القرية المصرية: دراسة ميدانية، رسالة دكتوراه.(كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، قسم الاجتماع، جامعة عين شمس ، 2004م) .

رب وربة الأسرة المعيشية؛ واستخدم الباحث النظريات النقدية كـ"الماركسية، البنيوية، التبعية، ومدرسة فرانكفورت".

الدراسة الرابعة: " استهداف الفقراء في مصر: المنهجيات والتطبيق "[2].

وتهدف الدراسة إلي تحديد الأسرة الفقيرة، والأسر غير الفقيرة، وفي سبيل تحقيق ذلك تقدم الدراسة إطاراً منهجياً علمياً وغير مكلف يمكن تصنيفه علي الحالة المصرية في استهداف الفقراء؛ ونظراً لان توافر بيانات تفصيلية عن دخول إنفاق الأسر يعد تحدياً أساسياً يواجه الباحثين في مصر، فمن هنا تأتي أهمية تلك الدراسة في اختيار أحد الأساليب المناسبة لتحديد الفقراء واستبعاد غير الفقراء من البرامج الاجتماعية؛ واستخدمت الباحثة المسح الاجتماعي للعقد الاجتماعي مصر 2005 والمسح الديموجرافي الصحي.

الدراسة الخامسة:" آليات مواجهة الفقر في المجتمع المصري: دراسة تقويمية لدور بعض المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في محافظة المنوفية "[3].

تهدف تلك الدراسة إلي بحث آليات مواجهة الفقر في المجتمع المصري وللوصول إلي هذا الهدف العام وضع بعض الاهداف الفرعية كمرشد لتحقيق هدفها العام:-

- البحث عن الأبعاد المختلفة كـ" السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية " وغيرها من الأبعاد المؤثرة في مشكلة الفقر.
- التعرف علي دور بعض آليات مواجهة الفقر في مصر.
- الوصول إلي بيانات تحليلية تقود إلي تفسيرات ونتائج وتوصيات قد تفيد في تطوير آليات المواجهه لمشكلة الفقر.

استعان الباحث خلال دراسته بالأسلوب الوصفي التحليلي حيث تعتمد عليه الدراسة في تفسير مشكلة الدراسة في ضوء بعض النظريات المفسرة، وبيان رؤيتها في مواجهة الفقر، واستعان بالأسلوب الإحصائي لبيان صورة الفقر في المجتمع المصري وتحليل

---

[2] إيناس زكريا محمد عبد الله، استهداف الفقراء في مصر: المنهجيات والتطبيق، رسالة ماجستير.(كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم الاقتصاد، جامعة القاهرة ، 2008م) .

[3] جمال محمد محمد حماد، آليات مواجهة الفقر في المجتمع المصري: دراسة تقويمية لدور بعض المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في محافظة المنوفية، رسالة دكتوراه.(كلية الآداب، قسم الاجتماع، جامعة المنوفية ، 2005م) .

نتائج الدراسة الميدانية عن طريق بعض الاختبارات الإحصائية؛ كما استعان بمنهج دراسة الحالة وذلك لدراسة بعض آليات المواجهة التي حددتها الدراسة في الشئون الاجتماعية والصندوق الاجتماعي للتنمية، واعتمد الباحث في جمع بيانات دراسته علي التقارير والتعدادات الرسمية والوثائق والسجلات، وكذلك الملاحظة والاستبيان مع المقابلة.

الدراسة السادسة:"نمط تخصيص الموارد الاقتصادية ودوره في علاج مشكلة الفقر في الاقتصاد الوضعي والإسلامي مع التطبيق علي الاقتصاد المصري"[(1)].

وينحصر الهدف العلمي للدراسة في محاولة اكتشاف العلاقة بين نمط تخصيص الموارد والفقر في النظم الاقتصادية الثلاثة وهي الاقتصاد الرأسمالي والاقتصاد الاشتراكي والاقتصاد الاسلامي، بينما يتجه الهدف التطبيقي في استخدام نتائج البحث للوصول إلي حلول لمشكلة الفقر واسعة الانتشار التي يواجهها المجتمع المصري؛ ولما كان موضوع البحث هو دراسة العلاقة بين نمط تخصيص الموارد في المجتمع الاقتصادي وبين الفقر، فقد استخدم الباحث الطريقة الاستنباطية لتصور وافتراض هذه العلاقة في النظم الاقتصادية المختلفة، ثم استخدم الطريقة الاستقرائية لاختبار صحة هذا التصور والافتراض، وذلك بالعمل علي التأكد مما إذا كانت الوقائع تؤيد وجود مثل هذه العلاقة وطبيعتها عن طريق مراجعة الوثائق والبيانات الخاصة بتلك العلاقة في النظم الاقتصادية المختلفة، ولذا فقد لجأ الباحث إلي المنهج التاريخي كأحد أدوات الاستقراء.

الدراسة السابعة:"دور المتغيرات الديموجرافية في التخفيف من حدة الفقر في بعض البلدان العربية"[(2)].

[(1)] ضياء فتحي محمد عبده العدل، نمط نخصيص الموارد الاقتصادية ودورة في علاج مشكلة الفقر في الاقتصاد الوضعي والإسلامي مع التطبيق علي الاقتصاد المصري، رسالة ماجستير.(كلية التجارة، قسم الاقتصاد، جامعة قناة السويس، 2005م) .

[(2)] فؤاد عبد العاطي محمد قرطام، دور المتغيرات الديموجرافية في التخفيف من حدة الفقر في بعض البلدان العربية، رسالة دكتوره.(معهد الدراسات والبحوث الإحصائية، قسم الإحصاء الحيوي والسكاني، جامعة القاهرة، 2007م) .

وينحصر الهدف الأساسي لهذه الدراسة في تحديد دور العوامل الديموجرافية في التخفيف من حدة الفقر في بعض البلدان العربية وفي ضوء ذلك فإنه يمكن تحديد أهداف فرعية للدراسة علي النحو التالي:-

- توضيح المفاهيم المختلفة للفقر وأساليب وطرق قياسه بالاضافة إلي اتجاهات الفقر في كل بلد من البلدان محل الدراسة "مصر، تونس، اليمن".
- تحديد مستويات واتجاهات الأوضاع الديموجرافية والاجتماعية والاقتصادية السائدة في كل بلد من البلدان محل الدراسة.
- تحديد أثر العوامل الديموجرافية والاجتماعية والاقتصادية علي مستوي الفقر.
- تحديد أثر العوامل الديموجرافية والاجتماعية والاقتصادية علي مستوي الفقر باستخدام بيانات قطاعية علي مستوي الأسرة.

وقد سعي الباحث في تلك الدراسة إلي استخدام منهج التحليل الوصفي للتعرف علي المتغيرات الديموجرافية، والاجتماعية، والاقتصادية، وخصائص هذه المتغيرات واتجاهاتها؛ كما لجأ إلي استخدام بعض الأساليب الإحصائية الخاصة بالقياس والتنبؤ وبيان التأثيرات المباشرة وغير المباشرة، كما استخدم أسلوب الانحدار اللوجيستي في حالة البيانات القطاعية؛ حيث اعتمدت الدراسة علي عدد من مصادر البيانات ممثلة في تقارير التنمية الدولية بواسطة البنك الدولي خلال الفترة الزمنية محل الدراسة "1990-2004"، تقارير التنمية البشرية بواسطة الأمم المتحدة خلال نفس الفترة، كما اعتمدت الدراسة علي بيانات المسح السكاني الصحي لمصر عام2005.

الدراسة الثامنة:"فقراء الحضر في مصر : دراسة سوسيولوجية لنمط سكن الغرفة الواحدة في مساكن إيواء حي غرب المنصورة"[1].

تهدف الدراسة الراهنة إلي:-

- التعرف علي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأفراد داخل مجتمع الدراسة.
- التعرف علي نمط العلاقات السائد بين الأفراد في مجتمع الدراسة.

[1] سها محمد فؤاد أحمد البياع، فقراء الحضر في مصر: دراسة سوسيولوجية لنمط سكن الغرفة الواحدة في مساكن إيواء حي غرب المنصورة، رسالة ماجستير.(كلية الآداب، قسم الاجتماع، جامعة المنصورة، 2008م) .

- التعرف علي المشكلات المصاحبة لضيق المسكن.
- التعرف علي أساليب إشباع الحاجات لدي الأفراد في مجتمع الدراسة.
- التعرف علي المستوي التعليمي والثقافي في مجتمع الدراسة.
- رصد مظاهر الانحراف إلي أي مدي تنتشر الجريمة في مجتمع الدراسة.

-دراسة نوعية الحياة لسكان منطقة الإيواء ورصد الأساليب المجتمعية التي يتكيف السكان بمقتضاها في هذه المناطق.

وقد استعانت الباحثة بأداتين أساسيتين لجمع البيانات هما:- استمارة الاستبيان حيث تضمنت مجموعة من الاسئلة المفتوحة والمتعلقة بطبيعة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، دليل المقابلة حيث تم اجراء العديد من المقابلات المتعمقة مع مجموعة مختارة من المبحوثين وذلك بهدف تعميق الدراسة الميدانية؛ وكان التوجة النظري للدراسة هو نظرية الدوائر المركزية، ونظرية القطاعات، ونظرية النوايات المتعددة.

تعليق عام علي الدراسات السابقة

من العرض السابق لبعض الدراسات المرتبطة والمشابهه لموضوع الدراسة هناك مجموعة من الملاحظات تتعلق بالموضوع، والنظرية، والمنهج المستخدم وهي كالتالي:-

1-ملاحظات تتعلق بالموضوع:-

نلاحظ أن الدراسات التي أهتمت بالفقر تحدثت عنه بصفة عامة، بمعني أن تلك الدراسات تناولت الفقر من الناحية النظرية أي تحدثت عن مفهوم الفقر، وكذلك الأسباب المؤدية إلي إتساع دائرة الفقر في العالم الثالث بصفة عامة علي اعتبار أنها دول كانت مستعمرة من قبل الدول المتقدمة.

أهتمت أيضاً بعرض الآثار والنتائج المترتبة علي الفقر دون جدوي، ومن الملاحظ أن تلك الدراسات لم تمس أو تتناول كيف كان الفقراء يتكيفون مع فقرهم؟ وما هي مصادر دخلهم؟ وهذا ما سيتم مناقشته خلال أطروحتنا الفقراء وآليات التكيف مع الفقر في المجتمع المصري.

2-ملاحظات تتعلق بالنظرية:-

لـم تهـتم الغالبيـة العظمـي مـن الدراسـات السـابقة بالتأصـيل النظـري لموضـوع الدراسـة أو علـي الأقل لـم تكن واضـحة فـي عرضـة؛ أمـا الدراسـات التـي أهتمت بالاطـار النظري فأعتمدت علي نظريات مختلفة منها:- النظريات النقدية كـ "الماركسية، البنيوية، نظريـة التبعيـة، مدرسـة فرانكفورت" كمـا تـم اسـتخدام نظريـة الـدوائر المركزيـة، ونظريـة القطاعـات، ونظريـة النويـات المتعـددة كاطـار نظـري لمجموعـة الدراسـات السـابقة سـالفة الـذكر، كمـا أن هنـاك اسـتخداماً للنظريـة الاشـتراكية؛ لـذا سـنحاول فـي دراسـتنا الاهتمـام بالتصـور النظـري والاعتمـاد عليـة فـي تفسـير النتـائج. وذلـك مـن خـلال تعـدد التوجهـات النظرية التي ناقشت الفقر بشكل مباشر، وهي كالتالي:-

- منظور الفقر الناجم عن القصور الفردي.
- نظرية ثقافة الفقر.

3-ملاحظات تتعلق بالمنهج:-

تراوحت الدراسات التي أجريت في مجال الفقر بين دراسات تطبيقية، وميدانية، وسوسيولوجية، وتقويمية، وتحليلية، ومقارنة، وهي في غالبيتها دراسات تطبيقية تتجه إلي تطبيق الدراسة علي مجموعة الفقراء، مستخدمين في ذلك المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج الإحصائي، والمنهج التاريخي، والمنهج المقارن، وكذلك المسح الاجتماعي؛ والعديد من أدوات جمع البيانات. وتري الباحثة أن هذه الدراسة تقع ضمن نطاق الدراسات الوصفية معتمدة علي المنهج الوصفي التحليلي، وما يخدمه من أدوات لجمع البيانات من دراسات حالة.

سابعاً: آليات وديناميات تكيف الفقراء فى المجتمع المصرى

تعد الموازنة بين الدخل و متطلبات الانفاق من مسكن وطعام وكساء وصحة وتعليم وترفية من الأمور التى تلعب دوراً حيوياً وتمثل شاغلاً لجميع شرائح الطبقه الدنيا؛ ويرجع ذلك إلى ما أظهرته الدراسات من وجود تدنٍ واضح فى دخول طبقه الفقراء، ويتبلور هذا التدني فى الشرائح الدنيا بصفة خاصة فى الريف والحضر على حد سواء . بل والأكثر أن الجانب الأكبر من هذه الدخول قد يكون غير ثابت بل ومتقطع أيضا وخاصة بالنسبة للحرفيين وعمال الخدمات والعمال الزراعيين انطلاقا من كونهم

عمال غير مهره يؤدون أعمال هامشية، الأمر الذى يؤدى إلى توليد عدم الامان وزيادة الاحساس بقسوة الفقر مما ينعكس على حياة أفراد هذه الطبقة.[1]

1- مصادر الدخل والتكيف :- وفى محاوله التكيف مع هذا التدني كان اتجاة جميع أفراد الوحدة المعيشية لمحاولة إيجاد مصادر للدخل وزيادتة، ويمكن أن نبين ذلك على النحو التالى :-

رب الأسرة: اتجه بعض من أرباب الأسر فى الحضر إلى عدم الاقتصار على عمل واحد ومحاولة الجمع بين أكثر من عمل ومن ذلك العمل فى الاعمال الحره إلى جانب العمل الحكومى، وهناك أيضاً العمل فى بعض الأعمال الحرفية كالكواء أو فى بعض الورش أو فى تعبئة الفاكهة أو الخضر أو أداء بعض المشاوير للغير، أما فى الريف فقد يتم العمل فى الحقول لأكثر من فترة أو الاتجاة للعمل فى المهن غير الزراعية، أو فى التجارة الصغيرة إلى جانب الأعمال الزراعية.

ربة الأسرة : اظهرت الدراسات مدى المعاناة والاسهامات الاقتصادية التى تقدمها المرأة وتسهم فى دخل الأسرة فى الطبقات الدنيا بوجة خاص فى الريف والحضر على حد سواء، وتتراوح الاعمال التى تؤديها المرأة بهدف توليد دخل بين الاعمال الوظيفية البسيطة أو أعمال الخدمات فى المصانع والمستشفيات أو الأعمال الخدمية فى المنازل أو التجارة الصغيرة؛ ولا تقل المرأة الريفية عن مثيلتها فى الحضر حيث تتجة إما للعمل الزراعى فى الحقل أو لتربية الطيور وبيعها أو التجارة الصغيرة.

الأبناء : يمثل الأبناء مصدراً من مصادر الدخل التى تعتمد عليها الوحدة المعيشية؛ ومن الجدير بالملاحظة أن الاعتماد هنا لا يقتصر على البالغين بل يمتد إلى الأطفالحيث تلعب عمالة الأطفال دوراً واضحاً فى الريف والحضر على حد سواء كمصدر لزيادة دخل الاسرة.[1]

---

(1) Hopkins , Michalass , Markets – Marketing the Market : In formal Egypt , in M Hopkins , ed . Cairo papers in social science , vol 14 , Mona graph4 , American university in Cairo press, 1991 , p.112

(1) علياء شكرى واخرون ، المرأه فى الريف والحضر ، دراسه لحياتها فى العمل والاسره ، دار المعرفه الجامعيه ، الاسكندريه ، 1988 ، صـ 57 .

بالإضافة إلى ما تقدم فقد أظهرت الدراسات أن هناك مصادر أخرى متنوعة تسهم فى زيادة دخل الأسرة منها:

الاقامة المشتركة :تلعب الإقامة المشتركة للأسرة دوراً كمصدر من مصادر التكيف مع الدخل المنخفض، حيث تتعاون الأسر التى تقطن مسكن مشترك (غالبا تلك التى ترتبط بصلات قرابية) على الاشتراك

فى نفقات الإقامة مما يوفر قدراً من الإنفاق، وتختلف أنماط المشاركة حيث قد تكون فى الطعام فقط، أو فى نفقات المنزل الأساسية كالنور والايجار.

المصادر الحكومية : تتعدد المصادر الحكوميه التى تقدم معونات مادية لأسر الطبقات الدنيا، وخاصة من كبار السن فى الريف والحضر على حد سواء، ومن ذلك معاش السادات، الضمان الاجتماعى، التضامن الاجتماعي.

المساعدات الاهلية : قد يقدم بعض الأفراد مساعدات لأسر الطبقه الدنيا، وذلك إما بصورة خاصة ومباشرة، أو عن طريق بعض الجمعيات الخيريه الأهلية.

التسول والانشطة المحظورة :يعد التسول (خاصه فى الحضر) أحد المصادر التى يعتمد عليها بعض أفراد الشرائح الدنيا كمصدر للدخل ويكون ذلك على قارعة الطريق أو على أبواب الجوامع، وخاصة يوم الجمعه بعد الصلاة، كما قد يعتمد على أداء بعض الانشطة المحظورة كالاتجار فى المخدرات كمصدر من مصادر الدخل، هذا وعلى الرغم من تعدد مصادر الدخول فان مجموعها يمثل دخلا صغيرا لا يكفى المتطلبات الاساسية للحياة حيث تأتى من أعمال هامشية وغير ماهرة وأيضا غير ثابتة أو مستقرة. ومن ثم تلجأ الأسر لبعض الأساليب التى تحاول من خلالها تعويض نقص دخولها ومن ذلك الاستدانة والاقتراض: ويشمل اقتراض المبالغ الصغيرة، ويكون الاقتراض من الأهل والأصدقاء، ومما تجدر الإشارة إلية أن شده الفقر قد تدفع إلى الاستدانة مع وجود النية بعدم الرد وهو أمر قد يؤدى إلى المزيد من تراكم الديون.[1]

[1] فاطمة أحمد حسن، أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي، مرجع سابق ص 900.

شراء أرخص البضائع :وبصفه خاصه الأطعمة والملابس حيث يمكن شراء الملابس المستعملة أو الأقمشة التى يوجد بها عيوب وكذلك الأدوات الكهربائية المستعملة.

تقسيط المشتريات : وذلك من المحلات والدلالات وهو امر ييسر للمشترى شراء مستلزماته من جانب، ويروج لحركه البيع والشراء من جانب اخر .ومن الجدير بالملاحظه ان الشراء بهذا النمط قد يتضمن دفع فوائد على أثمان البضائع قد تصل إلى 25 % مما يزيد من ديون هذه الطبقة.

الرهن :قد تتجة الأسرة إلى رهن بعض متعلقاتها مثل الذهب – فى الشرائح العليا من الفقراء – أو قطع الأثاث أو أدوات المطبخ.

شراء الروبابيكيا : يلجأ الفقراء إلى شراء الملابس والأدوات من الروبابيكيا حيث يقل ثمنها عن الأدوات والملابس الجديدة.

عمل الجمعيات : يمثل عمل الجمعيات بين الأهل و الأصدقاء مخرجا هاما للتكيف مع بعض المستلزمات المعيشية وخاصة فى حاله الاحتياج لمبلغ معين من المال، سواء لسداد دين أو فى حالة الاحتياج لشراء شىء ثمين أو تجهيز ابنه للزواج أو لدفع مصاريف المدارس.

تأخير الإنفاق والدفع قدر المستطاع :- مثل تأخير زيارة الطبيب حتى يشتد المرض واللجوء إلى العلاج الشعبى، أو العلاج عن طريق الصيدلية، وكذلك تأخير دفع الإيجار لشراء متطلبات أخرى (وغالبا ما يكون بند الطعام هو الذى لا يمكن تأجيلة، إلا لفتره محدودة) مما يؤدى إلى حدوث تراكم ومن ثم إلى مزيد من الديون.[1]

أداء بعض الاعمال المنزليه : يدفع الفقر إلى تعليم بعض من الشئون الحرفية أو حتى الدراية بها، حيث يقوم أفراد الأسرة ببعض أعمال الصيانة والإصلاح بالنسبة للسباكة أو الكهرباء أو المقاعد أو المناضد المهشمه بهدف توفير أجر من يقوم باصلاحها .

(1) Wikan unni , life Among the poor in Cairo , translated by Ann Henning , Puplished in USA , by Tavisyock puplication in association with Methuen , Inc.733 , Third Avenue , Newyork , 1980 , p . 36 .

تحاشى حضور المناسبات :التى تتطلب انفاقا ماديا كأعياد الميلاد والعيدين والسبوع [2].

2- المسكن والمأوى والحماية: يمثل المسكن مطلباً أساسياً للمأوى والحماية بعد العناء، وقد أظهرت الدراسات أن الفقر قد ألغى هذه الوظيفة للمسكن، حيث قاد التكيف معه إلى وجود النظام السكنى المشترك، بل وصل الأمر فى الأسر الأشد فقراً فى الحضر إلى اشتراك عدة أسر فى غرفة واحدة أو إلى السكن فى العشش التى تبنى من الجريد والصفائح، أو المبيت داخل الاكشاك الخشبية الصغيرة الموجودة فى الشوارع لبيع السجائرة، أو حتى المبيت فى الفراغ الموجود داخل عربات الفاكهة.

3- المأكل : المطلب الاساسى: تعد موا جهة مطالب الطعام أحد المحاور الأساسية التى يبذل الفقراء قصارى جهدهم لمواجهتها، وذلك حتى يستطيعوا تحقيق أقل قدر من التوازن بين فقرهم ودخلهم المتدنى من ناحية ومطالبهم البيولوجية من الطعام والشراب من ناحية وقد أظهرت الدراسات التى تناولت هذا الجانب أن ثقافة الفقر الخاصة بالطعام تشكل أسلوب حياة الفقراء ويمكن أن نتبين ذلك فى عدة جوانب منها طريقة شراء الطعام ونوعيته وجودته، ومدة استهلاك هذه الأطعمة، وعدد الوجبات، ونصيب كل فرد من أفراد الأسرة منها.[1]

طريقه شراء الأطعمة:تظهر الدراسات عدم وجود فروق بين الفقراء فى مختلف المناطق الايكولوجية فى طريقة شراء الأطعمة، حيث يتم إما بدفع أثمانها بصورة فورية أو مؤجلة فى حالة عدم وجود سيولة نقدية مع الأسرة، وهو النمط الغالب خاصة بالنسبة للاطعمة التى تشترى من البقال حيث تشترى "شكك" وفيها يتم تأجيل دفع الثمن إلى حين توافر النقود وذلك فى حالة ما إذا كان رب الأسرة حرفياً أو أجيراً يعمل باليومية أو يتقاضى أجره بالأسبوع أو حتى بصورة شهرية.

جودة الأطعمة:فى محاوله التكيف مع الفقر اتجه الفقراء فى الريف والحضر على حد سواء الى شراء الاطعمه الرخيصة أو ذات الجودة المنخفضة، ولا تظهر

---

[2] سعاد عثمان واخرون، الصحه والمرض وجهة نظر علم الاجتماع والانثروبولوجيا، دار المعرفه الجامعية، الاسكندرية 1992، ص 84

[1] علياء شكرى واخرون ، الحياة اليومية لفقراء المدينة ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، 1999 ، صـ 61

البروتينات الحيوانية (اللحوم والاسماك) فى مقدمة هذه الأطعمة وذلك نظراً لإرتفاع أثمانها عن مقدرة هذه الطبقة، وتأكد الدراسات أن هناك تفاوتا فى اتجاهات مختلف الشرائح العليا والوسطى من الفقراء إلى شرائح اللحوم رخيصة الثمن، وخاصة تلك التى تباع فى الجمعيات الاستهلاكية وفى المحلات التى تبيع اللحوم المجمدة أو شراء الأسماك من الأكشاك المخصصة لبيعها، أما بالنسبة للشرائح الدنيا فإن تناول حتى هذه اللحوم الرخيصة يعد ترفا لا تقدر علية، ومن ثم تتجه إلى شراء بدائل اللحوم من ساقط الذبائح أو شراء أرجل الدواجن وعظام الحيوانات التى يمكن أن تعطى نكهة وطعم اللحوم للأطعمة التى يطهونها والتى يشتهون أكلها ولا يستطيعون.[2]

ويتفق الفقر فى المدن الساحليه مع فقراء الريف والحضر فيما يخص شراء اللحوم الرخيصه او بدائلها ، الا انهم يختلفون فى اقتصار الشرائح الدنيا على تناول الاسماك فقط من الانواع الشعبية والرخيصة (السردين)، ولا يقتصر الامر على شراء اللحوم الاقل جوده فحسب، بل يمتد الى الخضروات أيضا ،حيث تجمع الدراسات على اتجاة الفقراء بمختلف شرائحهم إلى شراء الخضروات الرخيصه الثمن (بواقى الخضروات) ويكون ذلك فى أواخر اليوم أو قرب انتهاء موعد البيع فى الاسواق . حيث يرغب الباعة فى التخلص من فائض الخضروات بأى سعر وذلك لأن أغلب الخضروات المتبقاه هى التى بها عطب أو تكون تالفة، أما بخصوص الفاكهة فهى تعد ترفا للشرائح الدنيا إلا فى بعض المناسبات كالأعياد، أما بالنسبه للشرائح العليا أو الوسطى من الفقراء فهى إن تناولت الفاكهة فإنما تتناول تلك الأنواع التى تعد شعبية كالجوافة والبرتقال، وعلى الرغم من ذلك فإن أكلها لا يتعدى مره واحدة فى الأسبوع.[1]

عدد الوجبات: إذا كانت عادات الطعام فى المجتمع المصرى تشير إلى ضرورة تناول ثلاث وجبات فى اليوم هى الافطار والغداء والعشاء، فإن ميكانيزمات التكيف مع الفقر دعت بعض شرائحة إلى اختصار عددها إلى أثنين أو حتى وجبة واحدة، وتلعب الفروق الريفية الحضرية دورها ، فبينما تجد الشرائح الأكثر فقراً فى

[2] عبد المنعم شوقي، آخرون، جهود الأسرة المصرية الفقيرة في رعاية أطفالها، بحث مقدم إلي منتدي العالم الثالث، جامعة القاهرة، 1986، ص58.

[1] عبد المنعم شوقى واخرون، مرجع سابق، صـ 59 .

الحضر قد تقصر طعامها على وجبة واحدة فى اليوم نجد أن متطلبات العمل فى الريف وخاصة العمل الزراعى لا تستطيع أن تلغى سوى وجبة واحدة.[2]

نوعية أطعمة الوجبات: من المحاولات التى اظهرتها الدراسات التى تناولت الموضوع والتى تظهر عدم وجود فروق ريفية حضرية فى هذا المجال ما يلى :

أن يقتصر الطعام الذى يحتوى على بروتينات حيوانية على يوم أو يومين فى الأسبوع وذلك بالنسبة للشرائح العليا والوسطى من الفقراء، أما الشرائح الدنيا فيقتصر تناول اللحوم فيها على مرة واحدة فى الشهر؛ وتقدم الأطعمة التى تحتوى على بروتينات نباتية أو خضروات بدون لحوم أو الأطعمة النشوية وذلك فى جميع الشرائح الطبقية الفقيرة فى جميع أيام الاسبوع أو تلك التى تخلو من تناول البروتينات الحيوانية وبدائلها، ومن أمثلة هذه الأطعمة البطاطس والباذنجان المقلى، والجبنه القديمة والقريش، الفول، المحشى.

اختلاف أنصبة الأسرة من الأطعمة: تتفق الدراسات على اختلاف أنصبة أفراد الأسرة – فى الريف والحضر من الطعام وذلك تبعا للسن والنوع، وتلعب أيدولوجية المجتمع المصرى التى تتخطى حدود الفروق الاقليمية والطبقيه دوراً فى إعلاء قيمة الرجولة، ومن ثم ضرورة زيادة أنصبتهم فى الطعام عن باقى أفراد الأسرة، ويعلل الأفراد ذلك بأن الرجل هو الذى يتعب ويكد ليحصل على النقود، على الرغم من أن الواقع الفعلى يشير إلى أن عمل المرأه لا يقل، بل قد يزيد فى كثير من الأسر وبصفة خاصة فى الشرائح الدنيا، عن عمل الرجل، ويلى الرجال الابناء من الذكور ليحظوا بأنصبة أكبر من تلك التى تقدم للإناث، وأخيراً تحظى المرأة بأقل نصيب من باقى أفراد الأسرة؛ ويرجع ذلك إلى خصوصية الثقافة المصرية التى تدعم التفرقة بين الذكر والانثى فى أساليب التنشئة الاجتماعية.[3]

4- الكساء: يمثل الكساء مطلبا من المطالب التى قد يتخصص لها جانب من الدخل وان كان هذا المطلب غير ذى أهمية إلا عند الضرورة الملحة. ويمكن تبين

---

[2] علياء شكرى وآخرون، الحياة اليومية لفقراء المدينة، مرجع سابق، صـ 64 .

[3] سعاد عثمان ، التنميه الصحيه بين الطب الرسمى وثقافه البيئه – دراسه تطبيقيه على مشروع مكافحه الامهال ، بحث قدم فى ندوه عاطف غيث العلميه ، جامعه الاسكندريه ، 1993 ، صـ 48

مختلف المحاولات التى تبذلها طبقة الفقراء بمختلف شرائحها للتكيف مع مطلب الكساء على النحو التالى :

عدم شراء ملابس للطفل الوليد:

حيث يتم إلباسة ملابس البالغين القديمة ويتم تحويرها وتعديلها لتناسبة، أو قد يتم تجميع فضلات أقمشة من الملابس التى يتم حياكتها للبالغين، هذا وقد يتم شحاتة هذه الفضلات من الجيران أو أحد المقتدرين ماليا، وينتشر ذلك فى الريف بصفة خاصة حيث علاقات الوجة للوجة أعمق من الحضر.

كساء البالغين:أدت محاولات التكيف إلى عدم اكساء جميع أعضاء الوحدة المعيشية سوى مرة واحدة فى السنة، ونستطيع القول أن التفكير فى شراء ملبس جديد لا يتم إلا إذا وصل الحال بالملابس القديمة إلى درجة كبيرة من التهتك وعدم تحمل المزيد من الغسيل.

قلة الملابس:تعد قله عدد قطع الملابس من الأمور المميزة لمختلف شرائح الفقراء وتتجلى هذه القلة فى الشرائح الدنيا، وفى الريف والحضر لا يحظى الطفل إلا بجلباب أو أثنين على الأكثر تستخدم لجميع الأغراض (الزيارة، اللعب، النوم) كما لا يحظى الطفل بملابس داخلية أو يملك القليل جدا منها.[1]

وقد أظهرت دراسة المرأة فى الريف والحضر مدى معاناة الأهالى من شراء ملابس للمدرسة، وخاصة ضرورة إرتداء أحذية، وهو أمر يفوق قدرات هذه الطبقة، وبدأ ظهور الأحذية البلاستيكية يقدم حلا جزئيا لمشكلة الحذاء لدى الشرائح الافقر .

أما بالنسبة للكبار فقد يخصص أحد الملابس للخروج وأخر للمنزل، وذلك بالنسبة للرجال والنساء على حد سواء فى الشرائح الدنيا، وقد يزداد الأمر فى الشرائح العليا والوسطى بزيادة جلباب أو رداء للمنزل فقط .[2]

الشراء من المناطق الرخيصه الأسعار: أما فى حالة شراء ملابس فيتم شراء الملابس الرخيصة وكذلك القديمة المستعملة، وتتميز الشرائح العليا والوسطي من فقراء

---

[1] عبد المنعم شوقى، مرجع سابق، ص 141، 144.

[2] علياء شكرى واخرون، المرأة فى الريف والحضر – دراسه لحياتها فى العمل والاسرة ، مرجع سابق ، صـ 70 .

الحضر بالاتجاة إلى الشراء أيضا من محلات القطاع العام مثل عمر أفندى، أما بالنسبة لأبناء المناطق الريفية فيفضل الشراء من الباعة الجائلين بالقرية أو من المناطق الشعبية فى الحضر.[1]

الشراء بالتقسيط: ويتم فى الريف والحضر حيث يتم الشراء فى الريف من الباعة الجائلين، ويقسط أثمان الأقمشة على أقساط طويلة وتتولى الدلالات هذه المهمة فى المناطق الحضريه.

الهدايا والمساعدات: قد يتم الحصول على بعض الملابس والاقمشة بدون مقابل وذلك من خلال الهبات والهدايا سواء من الأقارب أو غيرهم ، وعن طريق بعض الجمعيات الخيرية وخاصة قبل الاعياد .

5- الصحة: على الرغم من أن الصحة رأسمال لا يستغنى عنه الإنسان، إلا أن ضرورة دراسة مشكلة الفقر والتكيف معه اقتضت عدم الاهتمام بالصحة، وقد أظهرت الدراسات أن الفقر الذى يؤدى إلى عدم الاهتمام بالصحة قد أدى إلى انتشار الأمراض، ويمكن أن يتبين ذلك على النحو التالى :

أ - **عوامل الاصابه بالمرض:** لعبت بعض العوامل دورا مباشرا أو غير مباشر فى ضعف مستوى الصحه العامه بالنسبة للأفراد فى الأسرة الفقيرة ، وإصابتهم بالعديد من الامراض، ومن العوامل غير المباشرة تزايد حجم الاسرة وانخفاض الدخل، وتدنى مستويات المهن، وعزلة المجتمع، أما العوامل المباشرة، فإنه يمكن القول أن تكيف الانسان الفقير فى مجالات الطعام والمسكن والبيئة والخدمات وعمالة الاطفال ، كان لها تأثيرها المباشر على تدهور صحة الانسان بشكل عام.[2]

-**سوء التغذية، وبعض عادات الطعام:** تؤكد البيانات الرسمية والدراسات الميدانية تفاقم مشكلة سوء التغذية بين الفقراء وأطفالهم فى مصر، حيث تعد أهم المشكلات التى تؤثر فى المستوى الصحى للأطفال الفقراء، وغيرهم من مختلف الفئات العمرية وتبدو هذه المشكلة حادة فى المناطق الريفية، والأمهات فى الريف والحضر يتكيفن

---

[1] علياء شكرى واخرون ، الحياه اليوميه لفقراء المدينه ، مرجع سابق ، صـ 70 .
[2] المرجع سابق ، صـ 71

مع حاله الفقر، ويحرصن على أرضاع أطفالهن رضاعة طبيعية فى غالبية الحالات حيث يتأثر ذلك فى جانب منه ببعض العوامل الاقتصادية فى مقدمتها تحاشى تكاليف ألبان الاطفال، وتحاشى عدم توافرها فى الاسواق . وبذلك تظل الرضاعة الطبيعية هى الطريقة المأمونة فى نفس الوقت، إلا أن مشكلات سوء التغذية بالنسبة للام تحول دون وجود لبن كاف لإرضاع طفلها من جانب، كما تؤثر على اصابتها بالضعف العام من جانب أخر.[1]

أما عن أماكن إعداد الطعام وطهيه، فإننا نجد الأسرة الفقيرة تتكيف مع ظروف المسكن، حيث يكون مكان الإعداد أحيانا هو المطبخ فى حالة وجوده، أو فى المكان الفسيح المشترك بين الغرف فى حالة السكن المشترك، أو فى الصالة، أو فى الغرفة الوحيدة المخصصة للنوم والمعيشة، وقد يصل الحال إلى إعداد الطعام أو طهيه فى جانب من المرحاض، كما يتم التكيف ايضا فى اماكن تخزين الطعام ، وفقا لظروف المسكن وإمكانياته ، حيث تتنوع اماكن التخزين فتستخدم الأسرة فى الشريحة العليا من الفقراء الثلاجة الكهربائية فى حال وجودها لحفظ ما تبقى من طعام، بينما تقوم أسر أخرى بتخزين الطعام أسفل السرير، أو فى فرن البوتجاز، أو فى الهواء الطلق.

ب- انتشار الأمراض ووفيات الأطفال :

وهكذا ، لعبت ظروف المسكن والبيئة، وتدنى الوضع السوسيواقتصادى، وما نجم عنه من سوء تغذية دوراً مباشراً فى ضعف مستوى الصحة العامة، ولعل ذلك يتضح فيما دلت عليه بعض الدراسات من انتشار العديد من الأمراض، وإرتفاع معدلات وفيات الرضع والأطفال، فقد انتشرت أمراض الرمد، والالتهاب الرئوى، وحساسية الصدر، ولين العظام، والإصابات المتكرره كحالات المغص والإسهال و الجفاف الذى يمكن أن يصاب به الطفل لمرتين أو ثلاث مرات، وقد أدى ذلك إلى أرتفاع معدلات وفيات الرضع والأطفال

(1) Brink E.W. Et.al , The Egyption National Nutrition survery 1978 , W.H .O.61,(5) 1983,P.359

جـ – **<u>خطوات العلاج</u>** : أشارت بعض الدراسات إلى أنه عند الإصابة بالمرض، يبدأ أفراد الأسرة وخاصة الأم فى طلب المشورة والفصح حول طرق العلاج، وغالبا ما يتم ذلك مع الجيران، مما يعكس أهمية علاقات الجيرة فى المجتمعات المحلية، وما يؤديه الجار لجاره من مساندة خاصة فى وقت الأزمات ومنها الاصابة بالمرض.[2]

- هذا وتتنوع طرق العلاج المتبعة فى الريف والحضر بين الطب الرسمى، والشعبى؛ وقد دلت بعض الدراسات على أن فقراء الحضر يبدأون رحلة العلاج غالباً بالعلاج المنزلى، ثم يلجأون فى مرحلة تالية إلى الطب الرسمى بمؤسساته المختلفة (مستشفى، مستوصف، عيادة) وقد يشترك مع تلك المرحلة أو يليها اللجوء إلى طرق العلاج الشعبية الأخرى، لذا تجدر الإشارة إلى كل طريقة من الطرق السابقة على حدى:–
- **العلاج المنزلى** :يشمل العلاج المنزلى إستخدام الأعشاب المغلية كالنعناع، والكمون والكركديه، والشاى المضاف إلية عصير الليمون، أو ماء الارز، أو النشا، للأطفال المصابين بالنزلات المعوية والإسهال، كما يشمل بعض الممارسات مثل ربط الرأس فى حالة الصداع، كما يضم العلاج المنزلى تناول دواء سبق إستخدامه فى حالات مشابهه سواء إستخدمه الشخص نفسه أو أحد من أطفال أسرته أو أحد الجيران، وأيضا إستخدام المسكنات والمكمدات.
- **العلاج الرسمى** :تتنوع مؤسسات الطب الرسمى التى يلجأ إليها الفقراء من مختلف الشرائح فى الريف والحضر على السواء، ويأتى فى مقدمة تلك المؤسسات المستشفيات العامة و يلجأون إليها فى حالات المرض الشديد، كما تعد الوحدة الصحية المؤسسة الطبية الرسمية التالية كمكان للعلاج، ولصرف الأدوية.[1]

كما يلجأ الفقراء إلى الإستفادة من خدمات التأمين الصحى، وأن كان ذلك قاصراً على العاملين فى هيئات حكومية تابعة لوزارة الصحة، حتى أن المحالين إلى المعاش يحرصون فى بعض الحالات على دفع مبلغ شهرى للإستمرار فى الاستفادة من التأمين

---

[2] حسن الخولى، الريف والمدينة فى مجتمعات العالم الثالث، دار المعارف، القاهرة ، الطبعة الاولى، 1982، صـ 80.

[1] نجوى عبد المنعم ، نسق الخدمة الطبية فى المجتمع المحلى – وجهه نظر ، علم الاجتماع والانثروبولوجيا ، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية،1992،صـ 127 .

الصحى التابع للمعاشات فى العلاج وصرف الأدوية، كما تلجأ أسر أخرى إلى العلاج فى المستوصفات المنتشرة بشكل خاص فى أرجاء الأحياء الفقيرة فى المدينة حيث يكون العلاج فيها بأجر رمزى لا يزيد غالبا عن جنيهين، وإن كان شراء الأدوية يتم على نفقه المريض، وأخيراً قد يلجأ المريض فى الأسر الفقيرة إلى أطباء فى عيادات خاصة، على أن يكون الكشف بأسعار رمزية لا تتعدى ثلاثه جنيهات، وإن كانت هناك بعض الأسر التى تبذل أقصى جهدها لزيارة الطبيب فى عيادة خاصة رغم ظروف الفقر، ويحدث ذلك غالباً فى حالة مرض الأطفال مرضا شديداً.[2]

-**الطب الشعبى** :تتنوع طرق العلاج الشعبى وفقا للحالة المرضية غالباً، وتخصص المعالج فى تخصصات تشبة إلى حد كبير تلك الموجودة فى نسق الطب الرسمى، وقد دلت بعض الدراسات على أن الداية تعد فى مقدمة من يمارسون الطب الشعبى خاصة فى المناطق الريفية حيث تقوم بالإشراف على عملية الوضع طالما تتم بشكل طبيعى، ويعد المجبراتى من ممارسى الطب الشعبى فى مجتمعنا المصرى خاصة فى الريف – وهو يقوم بعلاج حالات كسور العظام، ولا شك أان خلو الوحدة الصحية بالقرية من طبيب متخصص فى علاج العظام يعد من أهم العوامل التى تدفع الفقراء إلى اللجوء للمجبراتى؛ كما يقوم المعالج الشعبى بدور الطبيب الممارس العام– خاصه فى القريه – فهو يعالج حالات تأخر الحمل، ووفيات الأطفال، وأمراض العيون، والروماتيزم، والأمراض الجلدية، ويستعين فى ذلك بأعشاب وخامات طبيعية من البيئه نفسها، كما يؤدى حلاق الصحة دوره فى علاج بعض الأمراض وتركيب بعض العقاقير الطبية كالحقن والأقراص، كما قد يلجأ المرضى خاصة المصابون بأمراض مجهولة السبب يرون أنها ترجع إلى الحسد إلى العلاج عند العرافين، والمشايخ وذلك لفتح الكتاب وعمل الأحجبة والتحاويط، بينما تعد زيارة أضرحة الأولياء بهدف الشفاء من الأمراض، أحد طرف العلاج الشعبى التى يلجأ إليها الفقراء فى الريف والحضر المصرى على السواء.[1]

---

[2] علياء شكرى، آخرون، المرأه فى الريف والحضر – دراسه لحياتها فى العمل و الأسرة، مرجع سابق، صـ 206.

[1] حسن الخولى ، مرجع سابق ، صـ 412 .

6- التعليم والتكيف مع الواقع :

يفرض واقع الفقر مجموعة من المشاكل التى تفرض نفسها على طبقة الفقراء وتقف عقبة فى سبيل محاولة خروجهم من دائرة الفقر، ومن أهم هذه المشاكل التعليم، حيث يتم تخصيص جزء من دخل الأسرة له، والبعد عنه إذا تعذر ذلك للاتجاه إلى سوق العمل من أجل الحصول على دخل يسهم فى إعالة الأسرة، ويمكن أن نبين ذلك على النحو التالى:

أ- التكيف الايجابى : حيث ترى الأسرة أن التعليم هو السبيل للخروج من دائرة الفقر، وهو السبيل لتجنب الأبناء ما عانى منه الأباء. فقد تتكاتف الأم والأب معا واصرارهما على تعليم الأبناء مهما كانت الصعوبات المادية، وعادة ما يقع عبء ذلك علي الأم التى تبذل مزيداً من الجهد فى العمل خارج المنزل كما تبذل الإناث جهداً كبيراً فى غير أوقات الدراسة لمساعدة الأم فى أنشطتها المنزلية كى توفر وقتا لنشاطها خارج المنزل، وذلك للحصول على نقود تخصص لنفقات التعليم ومقابل الدور الذى تقوم به الأم يحاول الأبناء من جانبهم المشاركة فى توفير قدر من نفقات التعليم وذلك عن طريق :

- الالتحاق بعمل خلال فترات الاجازة الصيفية، وفى نسبة من الأسر يعمل الأبناء أثناء الدراسة أيضا.
- يلجأ الأبناء إلى استعارة الكتب القديمة المستعملة من زملاء سبقوهم فى الدراسة توفيراً لنفقات شراء الكتب الجديدة.
- الاستعاضة عن الدروس الخصوصية بالمجموعات الدراسية المدعمة فى الكنائس والمساجد (وغالبا ما تكون مجانية للفقراء).
- هناك حالات تكتفى بالحصول على مؤهل متوسط أو أقل من متوسط ثم تترك المدرسة وتلتحق بالعمل وتوظف عائد العمل للإنفاق على التعليم.

ب- التكيف السلبى : أما التكيف السلبى يبدو بوضوح لدى أسر الشريحة الدنيا وبعض من الوسطى فى الريف والحضر على السواء، فهى تلجأ إلى دفع الأبناء إلى سوق العمل منذ سن مبكرة غير مكترثة بأهمية التعليم أو حق الأبناء فيه، حيث يصبح تعلم حرفة معينة أو الكسب منها أفضل، وهكذا يتحول الطفل فى الطبقات

الفقيرة ومنذ سن مبكرة من عبء اقتصادى على الأسرة إلى مصدر عون اقتصادى لها.وتشير نتائج الدراسات إلى وعى الأباء بالأسباب التى تدفعهم إلى دفع أبنائهم لسوق العمل، فقد ذهب أحد الإخباريين إلى القول :

"من الأفضل للطفل بدلاً من ضياع وقته فى المدرسة أن يعمل ويجلب النقود، وبذلك فهو يفيد نفسه ويوفر على الأب نفقات التعليم"، ومن هذا المنطق أصبحت ظاهرة عمالة الأطفال، كما جاء فى معظم نتائج البحوث الاجتماعية والانثروبولوجية فى مصر، قاسما مشتركا بين قطاعات المجتمع (الحضرى – الريفى – البدوى)؛ وساهمت هذه الظاهرة فى نهاية الأمر مع غيرها من العوامل سواء الخاصة بالأسرة أو بنظام التعليم فى إخفاق التعليم فى المجتمع المصرى.[1]

وهكذا يتضح أن الأسر الفقيرة سواء فى الريف أو الحضر تقدم الكثير من التنازلات عن أكثر الاحتياجات حيوية، نظراً لإزدياد حدة الفقر ولكن الفقراء ما زالوا يعيشون على أمل أن القادم أجمل بإذن الله.

ثامناً: استراتيجية مواجهة الفقر:

1- التجارب العالميه للقضاء على مشكله الفقر :

لقد شهد عام 2000 تجدد الإلتزام العالمى بخفض وطأه الفقر، فقد أعربت منظمة الأمم المتحده والبنك الدولى والجهات المانحة الدولية جميعا عن قلقها البالغ إزاء ظاهرة الفقر من حيث نطاقها وعمقها واستمرارها، وأعتمدت الكفاح ضد الفقر كهدفها الأول وتجلى هذا الإلتزام المتجدد فى إعلان الألفية الذى أصدره رؤساء الدول والحكومات فى مؤتمر الألفية للامم المتحدة الذي أنعقد فى مدينه نيويورك، كما أتضح هذا الإلتزام من سلسلة الدراسات والتقارير الأخيرة التى تفحصت طبيعة الفقر من حيث الأسباب والعواقب وأنصبت على الهدف المعتمد دوليا والرامى إلى خفض عدد المعانين من الفقر المطلق بمقدار النصف بحلول عام 2015.[2]

---

[1] سمير لويس سعد ، التسرب من مدارس التعليم الاساس ، ورقه مقدمه الندوه العلميه عن عماله الاطفال ، المركز القومى للبحوث الاجتماعيه والجنائيه ، القاهره ، 1986 ، صـ 14 .

[2] العمل مع فقراء الريف ، التقرير السنوى ، الصندوق الدولى للتنميه الزراعيه ، روما ، 2005 ، صـ 8 .

وقد تركزت الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة فى مجموعة من الإجراءات أشارت إليها الأمم المتحدة فى تقاريرها المختلفة، وفيما يلى نص الأهداف التى إلتزمت بتنفيذها الدول الـ 189 الأعضاء فى الأمم المتحدة.

- تخفيض نسبه النصف فى عدد الأشخاص الذين يعيشون فى فقر مدقع نتيجة إنخفاض الدخل.
- ضمان التعليم الإبتدائى الشامل.
- إزاله التفاوت بين الجنسين فى التعليم الابتدائى والثانوى.
- تخفيض معدلات وفيات الرضع والأطفال بنسبة الثلثين.
- تخفيض معدلات وفيات الأمهات بنسبة ثلاثة أرباع.
- ضمان حصول الجميع على خدمات الرعاية الصحية الإنجابية.
- تنفيذ استراتيجيات وطنية لتحقيق التنمية القابلة للاستمرار فى كل بلد بحلول عام 2005.[3]

هذا ويعتبر البنك الدولى أحد المنظمات الدولية المعنية بخفض معدلات الفقر، فهناك تأكيد من البنك الدولى على أهمية الدور المحورى للقوى العالمية فيؤكد أنه لم تعد الإجراءات التى تتخذ على المستوى المحلى والقومى كافية للتقدم، فالتقدم الاقتصادى العالمى والقدرة على الوصول إلى الأسواق الدولية والاستقرار المالى على صعيد العالم وخطوات التقدم التكنولوجى فى مجالات الصحة والزراعة والاتصالات، كلها عوامل محددة حاسمة لتخفيض أعداد الفقراء، ومن ثم فهناك حاجة للتعاون الدولى لتخفيض النزاعات الحمائية لدى الدول الصناعية وتجنب التقلبات المالية على صعيد العالم كما أن إزدياد أهمية السلع العامة الدولية مثل البحوث الزراعية والطبية تدعو إلى تحول فى تركيز التعاون الإنمائى.[1] وقد وضع البنك الدولى سياسات لمواجهة الفقر تنقسم إلى ثلاث محاور: تعزيز إتاحة الفرص المادية، ويعنى هذا توفير الوظائف،

---

[3] تقرير عن التنميه فى العالم "شن هجوم على الفقر " ، البنك الدولى ومركز الاهرام ، القاهره ، 2001 ، صـ 6

[1] جيفرى د . ساكس ، نهايه الفقر " الاحتمالات الاقتصاديه فى عصرنا الحاضر " ، ترجمه احمد امين الجمل ، الجمعيه المصريه لنشر المعرفه والثقافه العالميه ، القاهره ، 2007 ، صـ 45

والائتمان، والطرق والكهرباء، والمدارس، وزياده الفرص المتاحه للفقراء، ووضع آليات لخلق فرص جديدة، وتعويض الخاسرين.

- تسهيل التمكين من أسباب القوة ويتوقف اختيار وتنفيذ الإجراءات العامة المستجيبة لاحتياجات الفقراء على التفائل بين العمليات السياسية والاجتماعية والعمليات المؤسسية الأخرى، وكثيراً ما تتأثر بقوة إمكانية الوصول إلى الفرص المتاحة فى الأسواق وإلى خدمات القطاع العام بمؤسسات الدولة والمؤسسات الاجتماعية التى يجب أن تكون مستجيبة لاحتياجات الفقراء ومسئولة أمامهم.
- تشجيع الاستثمار فى رأس المال البشرى، وتشمل تلك السياسات تخفيض درجة التعرض للصدمات الاقتصادية والكوارث الطبيعية وإعتلال الصحة والعجز، ويعتبر جزءاً أساسياً من عملية تحسين الرفاهية، ويعتبر رأس المال البشرى والقدرة على العمل من أهم الأصول التى تحتاج الفقراء إليها، ذلك ويعد تعزيز قدراتهم من حيث المعرفة والمهارة والتكنولوجيا يؤثر كثيراً فى انتاجيتهم كما يحقق شيئا لا يقل أهمية وهو أنه يحفظ لهم كرامتهم الإنسانية.[2]

وانطلاقا من ذلك يطرح البنك الدولى رؤيته المعتادة لمواجهة الفقر والتى تتوافق مع رؤيته حول برنامج الاصلاح والتكيف الهيكلى، وتتلخص فى تحرير الأسواق والتجارة وفتح الباب لدخول مشروعات استثمارية جديدة مع الحرص على معقولية الأسعار، وهذا يتطلب حقوقا للملكية وخصخصة للقطاع العام والحكومى وسياسة اجتماعية تزيد من الحريات الفردية وأمكانية الاختيار.[3]

2-التجربة المصرية للقضاء على مشكلة الفقر:

إن أى رؤية سوسيولوجية لمواجهة الفقر فى مصر ينبغى أن تنبع من واقع المجتمع المصرى واضعة فى الإعتبار خصوصية هذا المجتمع وطبيعة المجتمع اقتصادياً واجتماعياً، وهكذا فإن عملية القضاء على الفقر فى ضوء خصوصية المجتمع

---

[2] تمكين فقراء الريف فى التغلب على الفقر، التقرير السنوى 2001، الصندوق الدولى للتنمية الزراعية، صـ 16.

[3] محمود الكردى، الفقر فى مصر – الجذور والنتائج واستراتيجيات المواجهة، مطبعة جامعة القاهرة، القاهرة، 1999، صـ 437.

المصرى لا ترتبط بالجوانب الاقتصادية فحسب، بل تكمن جوهرها فى جوانب غير اقتصادية تتكامل بدورها فى عمليه النمو الاقتصادى سعيا لدولة الرفاة الاجتماعية.[2]

فقد شهدت مصر خلال العقود الأربعة الأخيرة تجربتين أكثر وضوحاً، فيما يلى عرض لهاتين التجربتين:

التجربة الأولى (استراتيجية النمو مع العدالة والمساواة):

وتمت خلال حقبتى الخمسينات والستينات، وتستند على معطيات اشتراكية وتتميز مفرداتها بالتوجة السياسى ذات طابع شمولى، وتعتمد هذه الاستراتيجية جملة إجراءات أساسية، تركز على النمو الاقتصادى حيث أهتمت الدولة بالبنية التحتية تمهيداً للاتجاه نحو الصناعات الثقيلة، إلى جانب برامج التنمية الزراعية، وفى إطار إعادة التوزيع صدرت جمله قوانين مثل التأميم والإصلاح الزراعى وغيرها، كما شملت سياسة إعاده التوزيع مع العدالة ومجانية التعليم، على اعتبار أنه حق تمنحه الدولة لكل المراحل التعليمية، وفى إطار العدالة طرحت سياسات اجتماعية متمثلة فى دعم الغذاء والصحة والمرافق العامة وشبكة الضمان الاجتماعى، هذا إلى جانب السياسة السكانية من خلال خفض معدل النمو السكانى عن برامج تنظيم الأسرة.[1]

تاسعاً: أليات مواجهه الفقر فى المجتمع المصرى:

1-البرامج الحكومية الرئيسية:

تنفذ الحكومه المصريه برامج لتخفيف حده الفقر من خلال عده قنوات تشمل تقديم المساعده الى الفقراء بطريقه مباشره او غير مباشره وتستعين ايضا بمجموعه من الهيئات والجهات للتخفيف من حده الفقر ، ومن اهم هذه الجهات الصندوق الاجتماعى ووزاره الشئون الاجتماعيه وبرنامج شروق .

•الصندوق الاجتماعى للتنمية :

---

(2) Afair Globalization : Greation Gopportunirs forsulizet and : labour organization ,2004 , (world commission on the social dimenision of Globalization) , p.29

(1) Azer Abel , poverty Alleviation strategies in Egypt : The Role of Government and Non-Government Agents in the conference on livelihoods , NGO ' sand Development , Global Dimenision and New Directions , Cairo , 1998 , p.p 286-289

لقد انشىء الصندوق الاجتماعى فى ديسمبر 1990 كمبادرة مشتركة بين الحكومة المصرية والبنك الدولى وبرنامج الأمم المتحدة اللانهائي، لتيسير تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلي فى مصر، من خلال التخفيف من الأثار السلبية لهذا البرنامج فى المجموعات ذات الدخول المحدودة من خلال إيجاد فرص للعمل؛ هذا وتتلخص مهام الصندوق فى تعبئة الموارد المالية والفنية والعالمية والمحلية، ثم استخدامها فى تحقيق حلول عاجلة تتمثل فى تنفيذ برامج تتضمن مشروعات عديدة فى مجالي الإنتاج والخدمات.[3]

ومن ثم فالصندوق له ثلاث مهام :

-المساعدة على الحد من الفقر من خلال خلق وظائف جديدة ومبادرات لتنمية المجتمع المحلى.

-تقليل الأثار السلبية للإصلاح الاقتصادى فى مجموعات مستهدفة من المجتمع كالخريجين الجدد، والشباب العاطلين عن العمل، والعمال الذين تم تسريحهم من شركات القطاع العام، ومساعدة الأسر التى تعولها النساء.

-معالجه أثار الهجرة المعاكسة ومساعدة المصريين العائدين من دول الخليج عقب أزمة الخليج والاستغناء عن العمالة الاجنبية أو التقليل منها فى أحسن الظروف.[1]

ويحقق هذا الصندوق أهدافة من خلال خمسة برامج أساسية:

برنامج الاشغال العامة PWP (Public works programs) :

الأهداف الرئيسية لهذا البرنامج هى تنمية وتطوير المجتمعات السكانية الأقل نمواً عن طريق إتاحة التمويل لتنفيذ مشروعات تهدف إلى تحسين البنية الأساسية مثل مشروعات تحسين الطرق ومشروعات مياة الشرب والصرف الصحى، وذلك فى المناطق الأكثر إحتياجا، ويتم تمويل هذه المشروعات عن طريق منح لا ترد،

برنامج تنمية المجتمع (community program Development) :

---

[3] تقرير التنمية البشرية لمصر 1996 ، معهد التخطيط القومى، القاهرة، 1996 ، صـ 8 .

[1] الصندوق الاجتماعى للتنمية، تقييم الاداء فى مواجهة الفقر والبطالة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، موقع الربط على الانترنت : www.ahram.org

يهدف نشاط برنامج تنمية المجتمع إلي محاولة تحسين نوعية الخدمات التى تساعد على التنمية البشرية فى المناطق ذات الدخل المنخفض وذلك بمشاركة من المنظمات غير الحكومية والفئات المستفيدة، و تتضمن مشروعات البرنامج فئتين رئيسيتين الأولى: تشمل أنشطة التنمية الاجتماعية فى مجال التعليم والصحة والتدريب والبيئة، مثل مشروعات محو الأمية ورعاية الاطفال المعاقين وبرنامج تدريب وتعليم الإناث وتحسين استخدامات المياة للمحافظة على البيئة العامة؛ الثانيه : تشمل الانشطة الانتاجية مثل تدعيم مشروعات الأسر المنتجة والانشطة الزراعية المدرة للدخل كتربية الحيوانات ومعالجة الاغذيه وانتاج الحرير.

برنامج تنمية المشروعات ((EPD) Enterpris program Development)

يعتبر برنامج تنمية المشروعات الذى ينفذة الصندوق الاجتماعى من أكبر برامج تمويل المشروعات الصغيرة والحرفية فى مصر، وهو أحد آليات الصندوق الاجتماعى للتنمية لدعم إقامة مشروعات صغيرة جديدة والتوسع فى القائم منها تحديثة لزيادة دخل الأفراد وإتاحة فرص عمل جديدة، وذلك بهدف المساهمة فى حل مشكلة البطالة وتنمية ملكيات العمل الحر لدى الشباب.[3]

برنامج تنمية الموارد البشرية (Human Resource Development)

انشأ الصندوق الاجتماعى للتنمية برنامج تنمية الموارد البشرية لبحث احتياجات تأهيل وتدريب وإعادة تدريب العمالة بهدف إيجاد فرص عمل جديدة لشباب الخريجين أو فرص عمل بديلة للعاملين بشركات القطاع العام للمساهمة فى حل مشكلة البطالة، ويساعد البرنامج شركات الأعمال العامة فى وضع خطط لإعادة الهيكلة وإعداد العاملين للمستقبل من خلال مساعدتهم على إعداد دراسات الجدوى وتقييم المشروعات للتعرف على الفرص المتاحه أمامهم.

برنامج التنميه المؤسسيه (Institutimal Devolopment program)

يهدف هذا البرنامج إلي دعم القدرات الإدراية والفنيه للصندوق بما يمكنه من تنفيذ أهدافه بأعلى قدر من الكفاءة والفاعلية، بالإضافة إلي دعم الأجهزة الوسيطة من

[3] الصندوق الاجتماعى للتنميه ، تقييم الاداء فى مواجهه الفقر والبطاله مرجع سابق .

المؤسسات الحكومية لتكون قادرة على مشاركة الصندوق فى تنفيذ برامجه، وكذلك دعم الجمعيات الأهلية والخاصة ورفع أدائها الإداري والتنظيمى.[1]

وهناك بعض الانتقادات التى توجة للصندوق الاجتماعى للتنمية منها:

-أن سياسات مكافحة الفقر رغم أنها يجب أن تخدم أفقر الفقراء فإنها تعجز عن ذلك بسبب تركيزها على تقديم الفرص للفقراء لإقامة أعمال خاصة بهم متجاهلة أن افقر الفقراء يعملون لدى الغير بالأجر.

- صعوبة تحديد الفئة المستهدفة، وذلك بسبب عدم الاهتمام بإعطاء التدريب الكافى للعاملين بالمؤسسات بحيث يتمكنوا من الاختيار الصحيح لهذه الفئة واقتصار الاختيار على الأبعاد الاقتصادية دون استبعاد للنوع الاجتماعى أو الطائفة أو الدين.

- عدم ملائمة المشروعات للأوضاع الحقيقية للفئة المستهدفة مثل الدخول فى المشروعات مرتفعة المخاطر وارتفاع معدل الامية الذى قد يصعب على البعض متابعة الربح والمبيعات.

- يتضح أن العدالة التوزيعية فى هذه المشروعات لم تتحقق على مستوى المحافظات بما يطابق درجة الفقر والبطالة فى مصر إذ أنه من المفارقات الغريبة أن محافظات الحضر ومناطق الحدود قد حصلت على أكثر من نصيبها.[2]

•وزارة الشئون الاجتماعية:

هناك عدة محاولات من قبل وزارة الشئون الاجتماعية لمواجهة وتخفيف حدة الفقر، إما بشكل مباشر عن طريق برامج المساعدة الاجتماعية والمعاشات أو بشكل غير مباشر عن طريق عدد كبيرمن الجمعيات الاهلية التى تشرف عليها وتدعمها، وكذلك تشرف الوزارة على بنك ناصر الاجتماعى الذى يدير عددا كبيرا من لجان الزكاة، وتلعب الوزارة دوراً هاماً كجهاز ضاغط بجمعيات تنمية المجتمع المحلى خاصة

---

[1] هبه الليثى، سياسات مكافحة الفقر لعدم المساواة على أساس النوع الاجتماعى فى المنطقة العربية، موقع الربط على النت : www.apf.org

[2] كريمه كريم، دراسات فى الفقر والعولمة –مصر والدول العربية، ترجمة: سمير كريم، المجلس الدولى للثقافة، القاهرة، 2005، ص 209.

فى المناطق الريفية حيث تتمتع الهيئات بإستقلالية فى عملية التخطيط، بينما تخضع لبيروقراطية الجهاز الإدارى للوزارة كما تتعاون الوزارة مع برنامج المساعدات الأمريكية لدعم مشروعات المنظمات غير الحكومية.[1]

ويعتبر نظام التأمين الاجتماعى والرعاية الاجتماعية من أكبر برامج المساعدة الاجتماعيه فى مصر، ورغم ذلك فإننا لا نعرف إلا القليل عن الطريقة المستعملة لتوصيل المعونة وبخاصة فى الوصول إلي أكثر المحتاجين، ويمكن تقسيم أنواع المساعدات إلي نوعين: النوع الأول: هو نظام الزكاة الاسلامى – والزكاه فرض دينى يلزم كل مسلم بدفع نسبة معينة من ثروتة نقدا أو عينيا لمساعدة الفقراء، النوع الثانى: يشمل مشروعات التأمين الاجتماعى والضمان الاجتماعى؛ ويتكون نظام التأمين الاجتماعى من جزأين "نظام التأمين الاجتماعى الشامل، ونظام معاش السادات"، فنظام التأمين الشامل يقدم تغطية لكافة الذين ليس لديهم أى تغطية عن طريق نظم تأمينية اخرى، وهو يغطى العمال المؤقتين والعمال فى القطاع غير الرسمى ويتم الاشتراك فى النظام عن طريق شراء طابع بمبلغ جنية واحد كل شهر من أحد المكاتب المحلية للهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية، ويقدم النظام مدفوعات طبية للمشتركين بمقاربتها بمبالغ الاشتراكات، أما معاش السادات وهو النظام الذى تبنته وزارة الشئون الاجتماعية منذ سنه 1980، وهو يعطى أولئك الذين يشملهم النظام من 1979 – 1980 ، ويستفيد من هذا المعاش كل من يستحق الحصول على معاش منتظم وليس مساعدة مؤقتة، ويقدم هذا المعاش إلي من يصل إلى سن الخامسه والستين أو من تثبت اصابتهم بالعجز الكلى أو من يتوفى قبل استحاق أى تأمين اجتماعى.[2]

بالاضافة إلي تلك البرامج هناك برنامج مبارك للتضامن الاجتماعى الذى بدأ العمل به عام 1996، ويهدف إلي تحقيق معدلات مرتفعة للتنمية البشرية بين ذوى الدخول المحدودة والمعاقين والعاجزين والذين يعانون من أمراض مزمنة خطيرة والشباب

---

(1) Assaad Ragui , Malak Rouchdy , poverty and poverty Alleviation startegies In Egypt , Report submilted to the ford foundation , 1997 , p.9 .

(2) المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، الضمان الاجتماعى فى مصر، تجربة مواجهة الفقر، التقرير الأول، نظام الضمان الاجتماعى، القاهرة ، 1979، ص 66- 85.

المتعطل، ومن السمات الهامة لهذا البرنامج أنة يرتكز على إحداث توازن بين تعبئة القدرات الانتاجية للمستفيدين وما يقدمه لهم من تحويلات نقدية وعينية.[3]

ومن خلال تطبيق تلك السياسات وملاحظه نتائجها على الفقر يلاحظ أن السياسات التى تطبقها وزارة الشئون الاجتماعية والتأمينات محدودة بالنسبة لتخفيف الفقر من ناحية حجم التغطية والمبالغ المدفوعة إلي المستفيدين، وفى عام 1997 بلغ عدد من تناولتهم تغطيه نظام المعاشات من العمالة المؤقتة وعمال القطاع غير الرسمى 767 ألف عامل من بين عدد اجمالى بلغ 5 ملايين و234 ألف عامل أى بنسبة 13 % فقط من الإجمالي، وكان عدد الأسر المستهدفة لبرنامج المساعدات فى عام 1999 / 2000 هو 75995، وهو ما يشكل 1.2 فقط من الأسر المنخفضة الدخل، وكان حجم المساعدات التى حصل عليها المستفيدون فى مختلف البرامج شديد التواضع وكان متوسط المبلغ المدفوع شهرياً من المعاشات ونظم المعونات الاجتماعية يزيد زيادة طفيفة على 36 جنيه مصرى، وهذا المبلغ شديد الضالة بالمقارنة مع اجمالى انفاق الأسرة فى المجموعة منخفضة الانفاق فى عام 1999 / 2000 والذى بلغ 430 جنيه شهريا حيث كان متوسط المساعدة الشهرية لا يتعدى 8 % من متوسط انفاق الأسرة فى مجموعة الاسر منخفضة الانفاق.[1]

- **برنامج شروق :**

فى عام 1994 بدأ جهاز بناء وتنمية القرية المصرية التى انتقلت تعبئتة مؤخراً إلي وزارة التنمية الريفية برنامجاً شاملاً للتنمية الريفية "شروق"، والمشروع هو امتداد لسنوات طويلة من المساعدات التى قدمتها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية إلي هذه الهيئة، وينطلق برنامج شروق للتنمية الريفية على اعتبار أنها جهد عام يتضمن ضرورة تعبئة المواطنين للمشاركة فى تنمية المجتمع المحلى، وتقوم الدولة عن طريق هذا البرنامج لمساندة المجتمعات المحلية بالدعم المالى والفنى، وعلى خلاف الصندوق الاجتماعى فإن جهاز بناء وتنمية القرية ليس هيئة شبة مستقلة تعمل بعيدا عن قواعد

[3] فاطمه احمد حسن ، مرجع سابق ، صـ صـ 919 – 920 .
[1] محمود الكردى ، مرجع سابق ، صـ 202 .

الإدارة الحكومية، ويتمثل الهدف بعيد المدى لبرنامج شروق للقضاء على فجوة التنمية بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية فى مصر ولا ينفصل عن هذا الهدف الوصول بسكان الريف إلي حالة الأعتماد على الذات فى تحقيق التنمية الريفية المتكاملة والمتواصلة، ويشتمل برنامج شروق على أربعة أهداف رئيسية تصب فى إتجاه تحقيق هذا الهدف الإستراتيجى، وهذه الأهداف هى تنمية البيئة المحلية من خلال كفاءه استخدام الموارد المحلية وزيادة فرص خلق وظائف محلية منتجه وتتمتع بالاستقرار من خلال تنويع الأنشطة الاقتصادية ورفع كفاءة الخدمات المحلية الاجتماعية والثقافية والتعليمية والتدريبية والصحية، وكذلك خدمات المرافق العامة المحلية، ورفع مستوى أداء المؤسسات المحلية الحكومية وغير الحكومية.[2]

كما أن للمشروع أربعة أهداف رئيسية هى:

- تنمية البيئة المحلية من خلال الاستخدام الكفء للموارد المحلية، وهو ما يدعو إلي التوسع والنهوض بخدمات البنية الأساسية مثل مياة الشرب والصرف الصحى والاتصالات.
- تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية التى تتضمن زيادة فرص العمالة المحلية المنتجة وزيادة تنويع مصادر الدخل فى الريف، ويتم تحقيق ذلك عن طريق تنوع نواحى النشاط الاقتصادى مثل التصنيع الريفى، وزيادة تنويع الانتاج الزراعى من ناحية المحاصيل والانتاج الحيوانى.
- التوجه نحو التنمية البشرية المحلية والتى تتضمن تعزيز كفاءة الخدمات العامة المحلية مثل التعليم والتدريب والخدمات الأخرى كالصحة والثقافة مع إعطاء الاهتمام ايضا لزيادة المشاركة الفعالة للمرأة الريفية هذا فضلاً عن الاعتماد على الشباب وتعزيز مشاركة المجموعات المهمشة فى التنمية.

[2] وزارة التنمية المحلية، جهاز بناء وتنمية القرية المصرية: سلسلة تقويم برنامج شروق، تقييم تجربة مشروع القرية المختارة بجمهورية مصر العربية فى برنامج شروق، القاهرة، 2004، ص 35.

-التوجه نحو التنمية المؤسسية المحلية وهو ما يتضمن تعزيز دور المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الحكومية المحلية، مثل رفع كفاءة المنظمات غير الحكومية التى تتميز بالطبيعة الديمقراطية والاعتماد على النفس.[1]

2-المؤسسات غير الحكومية:

المؤسسات غير الحكومية أو الجمعيات الأهلية هى مسميات مختلفة لرؤية واحدة هى إحدى صور المجتمع المدنى الذى يتكون من أشكال عديدة ومختلفة من الجمعيات غالباً ما يطلق عليها جماعات طوعية أو مؤسسات ثانوية مثل الأسر والمنظمات الدينية، إتحادات العمال، جماعات المساعدة الذاتية، الجمعيات الخيرية؛ فقد إزداد فى الفترة الأخيرة الاهتمام بدور المنظمات غير الحكومية كشريك فى عملية التنمية وأصبحت من أكثر المفاهيم تداولاً وحتى قبولا من قبل الدولة والمنظمات ذاتها، وهو ما يعنى أن هذه المنظمات أصبحت إحدى آليات أشكال المشاركة الفعلية فى صنع القرار أو السياسية التنموية خاصة السياسات الرامية لحصاد الفقر، وهو ما يمثل جوهر عملية التنمية التى ترتبط بشكل أساسي بأنماط توزيع ثروة الأمة ومواردها بشكل أكثر عدالة مما يشبع احتياجات أكثر الفئات الاجتماعية حرمانا.[2]

لقد تعاظم دور تلك المنظمات لدرجة أنه قد تزايد شأنه ليحتل أهمية أكبر من الدور الذى تقوم به الحكومات الرسمية حاليا، إذ أن جميع المعوقات تتوافر لهذه المنظمات غير الحكومية للاستجابة لمتطلبات الفقراء ومحدودى الدخل، كما أن أهدافها تخلو من جميع المزايدات السياسية، مما يجعل جهودها فى توفير البرامج الاجتماعية والاقتصادية للفقراء لرفع المعاناة عنهم أكثر واقعية من معظم البرامج الحكومية، كما أنها تتسم بالبساطة والواقعية لتعبر عن الاحتياجات الحقيقية للفقراء بعيداً عن المزايدات السياسية.[3]

---

(1) ابراهيم محرم، "شروق" التنمية الريفية، مؤسسة دار التعاون، القاهرة، 1997، ص 38.

(2) يسرى مصطفى واخرون، المجتمع المدنى وسياسات الافقار فى العالم العربى، دار ميريت للطباعة ، القاهرة ، 2002، ص 347.

(3) إسماعيل سراج الدين، وآخرون، الفقر والأزمة الاقتصادية، دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، 1997، ص 197.

يشهد المجتمع المصرى حالياً نمواً واضحاً لدور المنظمات غير الحكومية حيث توجد حالياً حوالى 14 ألف منظمة غير حكومية مسجلة فى ظل القانون رقم 32 لسنه 1964 تتبع وزارة الشئون الاجتماعية ، وشرط هذا القانون على هذه المنظمات أن يتم تسجيلها وفقا له سواء كانت منظمات رفاهيه تعمل فقط فى قطاع محدد من الخدمات أو مؤسسات تنمية مجتمعية تعمل فى عدد متنوع من الأنشطة تحصل المنظمات غير الحكومية على مواردها المالية من رسوم الخدمات التى تقدمها من محصلة بيع بعض المنتجات والمساهمات الخيرية المحلية بالإضافة إلي الاعانات التى تقدمها لها وزارة الشئون الاجتماعية وغيرها من الوكالات الحكومية، بل وفى بعض الحالات من مصادر تمويل أجنبية، وتقوم العديد من المؤسسات غير الحكومية بالكثير من الجهود لمواجهة مشكلة الفقر ومحاولة التخفيف من وطأة الفقر كتقديم بعض الخدمات للسكان الفقراء أو بناء القدرات المحلية من أجل تأسيس القدرة على مساعدة الذات، أو أن تقوم بتحليل ودعم السياسات الموجهة التى يحتاجونها أو تساعد على إنجاز البحوث والمشاركة فى الاستفادة من البيانات وبعض المنظمات غير الحكومية على إعلاء درجة الوعى العام بمسائل الفقر والبيئة والمرأة وحقوق الانسان والمساواة الاجتماعية، وإلى جانب ذلك فهى تساعد وكالات الاعانة الرسمية والحكومات على تبنى مداخل أكثر ملائمة تمت تجربتها من خلال القطاع التطوعى.[1]

وقد ازدادت برامج الإقراض والتى بدأت فى أواخر الثمانينات كأحد الأنشطة التى تقوم بها المنظمات غير الحكومية بصورة واضحة لتصبح أحد أهم الانشطة التى تقوم بها منظمات خدمة المجتمع خلال التسعينات، وتقدم مثل هذه البرامج صوراً أخرى من الدعم غير المادى إلى رفع كفاية المشروعات القائمة أو تمويل مشروعات جديدة أو تحسين الظروف المحيطة فى هذا السياق.[2]

وأيضا تنتمى المؤسسات غير الحكومية إلي جمعيات تنمية المجتمع التى تأسست فى الأصل لتنفيذ سياسات التنمية الريفية وكثيراً ما توجد تلك الجمعيات فى مقر

---

[1] على ليلة، دور المنظمات الاهلية فى مكافحة الفقر، الشبكة العربية للمنظمات الاهلية، القاهرة، 2002، ص150، 151.

[2] إسماعيل سراج الدين، التحديات والمشاغل التى تواجة منظمات المجتمع المدنى، مكتبة الاسكندرية، الاسكندرية، 2007، ص 100.

الوحدة القروية أو فى أحد فروع وزارة الشئون الاجتماعية؛ كما ظهر الكثير من المؤسسات الجديدة لمعالجة قضايا الفقر مما جعل تلك المشكلة وحلها مسئولية مشتركة بين الدول ومنظمات المجتمع المدنى والقطاع الخاص، ويلاحظ دائما أن هناك عدم تنسيق بين تلك المؤسسات والتعارض بين مصالحها فى بعض الاحيان، والواقع يشير إلى عدم وجود خطة تجمعهم بالإضافة إلى إنعدام التوزيع المتكامل للأدوار بينهم، كما أنه فى ظل سياسات الخصخصة كثيراً ما يلوح القطاع الخاص بقدرته على تشريد العمالة كسلاح فى مواجهة أى خلاف ينشب بينه وبين الحكومة.[3]

ولكى تقوم هذه المؤسسات بدور فعال فى مواجهة الفقر يجب تخطى التحديات التى تواجهها تلك المؤسسات، ومن هذه التحديات:-

-انحصار العمل التطوعى فى مصر بشكل عام لدرجة أصبحت تهدد فكرة العمل الأهلى ذاته، وأصبح نجاح أى مؤسسة أهلية فى تحقيق أهدافها مرهونا بمواردها وقدراتها على منح الاجور والمكافأت لتنفيذ الأعمال المطلوبة.

-غياب التحديد الدقيق للدور والساحة التى يجب أن تتحرك فيها المنظمات غير الحكومية كمنظمات للضغط، فهى ليست مجرد هيئات للعمل الخيرى، وفى نفس الوقت ليست بديلا عن الحزب السياسى.

-ضعف القدرات التمويلية والموارد المتاحة، فتواجة معظم المؤسسات غير الحكومية فى مصر بأزمة تمويل حادة للصرف على أغراضها وتحقيق أهدافها التنموية وهذه واحدة من أهم الصعوبات التى تجعل دور الجمعيات الاهلية مقيدا إلى حد كبير وخصوصا في ضوء قلة الخبرة فى مجال تنمية الموارد، فالجمعيات غير القادرة على الحصول على منح كافية من مصادر التمويل الدولية والعربية لافتقادها إلى خبرة الوصول إلى هذه القنوات لأنها لا تمتلك الكوادر الفنية المدربة على تنمية الموارد سواء بتفعيل واستخدام المتاح والحصول على المزيد.

[3] سلوى شعراوى، اجتماع الخبراء حول الحكم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومكافحة الفقر، نيويورك، الأمم المتحدة، 2002، ص 156.

-وجود إطار قانونى معوق ومقيد لنشاط المنظمات غير الحكومية والقانون 12 لسنه 1963 يخضع المنظمات غير الحكومية لسلطة الدولة ويعطى الجهة الادارية متمثلة فى وزارة الشئون، سلطات تبدأ بالرقابة المباشرة على المنظمات غير الحكومية وينتهى بإمكانية حلها ومصادرة أموالها.

-غياب القدره على بناء العمل الجماعى بين المنظمات غير الحكومية وضعف آليات وخبرات التنسيق والتعاون.

ولكى تتحول مكافحة الفقر إلى واقع ملموس ينبغى أن تتطور مؤسسات المجتمع المدنى إلى حركة مجتمعية أوسع قاعدة من الدولة وأكثر كفاءة وليس الغرض من هنا إزاحة الدولة أو أن تتخلى الدولة من مسئوليتها الأساسية فى تقوية الفقراء بل الهدف على العكس من ذلك وهو تكملة جهود الدولة، وتتوقف القيمة النهائية عند هذه الحركة المجتمعية على مدى دعمها للفعل المجتمعى الجمعى، وهو أنجح السبل لمكافحة الفقر ولقد بات مطلوباً ولاشك أن القضاء على العواقب القانونية والإدارية لإنشاء مؤسسات المجتمع المدنى وإدارة نشاطها إلا أن منظمات المجتمع نفسها بحاجة إلى أن تتحول إلى حركة جماهيرية واسعة الانتشار وتقوم على العمل الاجتماعى الجمعى القابل للاستمرار بالموارد الذاتية، وبذلك فإن نجاح القضاء على الفقر يتوقف على تبلور اجتماعى جديد يقوم على التضافر بين حكومة كفء وحيوية، وقطاع خاص كفء ومسئول اجتماعياً ومجتمع مدنى وجماهيرى بحق، ومن ثم فإن مواجهة مشكلة الفقر تتطلب التركيز على التنمية الاقتصادية عن طريق المجتمع المدنى.[2]

توصيات ومقترحات الدراسة

بناءاً علي نتائج هذه الدراسة يمكن أن نستخلص مجموعة من التوصيات يمكن إيجازها فيما يلي:-

-العمل علي إنشاء وحدات سكنية منظمة تستوعب عدد كبير من الأفراد، يكون متوفر بها جميع الخدمات اللازمة للمعيشة.

[2] نادر فرجانى، لن يمكن القضاء على الفقر فى مصر دون اصلاح مؤسسى واسع وعميق، مركز المشكاة، القاهرة، 1999، ص9.

-العمل علي زيادة الخدمات الأساسية بالقري وخاصة التعليمية؛ حيث أن الخدمات المتوفرة في القري غير كافية، حيث أن أغلبية التلاميذ بعد المرحلة الابتدائية يضطرون إلي الذهاب إلي المدارس في المرحلة الإعدادية والثانوية إلي مناطق أخري خارج نطاق القرية؛ مما يزيد من عبء المصروفات من مواصلات وغيرة، هذا بجانب القلق علي الأبناء من المواصلات والانتقال إلي مناطق بعيدة.

-العمل علي زيادة التواجد الأمني بالقري والذي يكاد يكون معدوماً في بعض المناطق السكنية بالقري.

-يجب الاهتمام بإنشاء مراكز شباب تابعة للقري.

-العمل علي نشر الخدمات الاجتماعية المختلفة مثل تنظيم الاسرة ومكاتب الاستشارات الأسرية وفصول محو الأمية ومراكز الأسر المنتجه ومراكز رعاية الأمومة والطفولة.

-تأكيد القيم الايجابية ونبذ القيم السلبية من خلال التوعية وعقد الندوات مع الاهالي.

-العمل علي توفير قروض صغيرة لمساعدة الأسر في القري من أجل تحسين أوضاعهم كليا.

-العمل علي توفير مكاتب التموين التي بدورها توفير الخدمات التموينية لأفراد القرية؛ وتوفير أماكن صرف السلع التموينية داخل كل قرية.

-العمل علي زيادة توفير الخدمات الصحية كتوفير مكاتب الصحة والوحدات الصحية حيث ان الخدمات المتوفرة في القري غير كافية.

-العمل علي تمكين الفقراء من المشاركة في العمل الانتاجي والقضاء علي المعوقات التي تحول دون ذلك.

المراجع

المراجع العربية

(1)ابراهيم محرم، "شروق" التنمية الريفية، مؤسسة دار التعاون، القاهرة، 1997.

(2)إبراهيم العيسوى، التنمية البشرية فى مصر، ملاحظات فى ضوء التقرير المصرى لسنة 1994، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد الثالث، العدد الأول، يونيو 1995.

(3)إسماعيل سراج الدين، وآخرون، الفقر والأزمة الاقتصادية، دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، 1997.

(4)إسماعيل سراج الدين، التحديات والمشاغل التى تواجة منظمات المجتمع المدنى، مكتبة الاسكندرية، الاسكندرية، 2007.

(5)المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، الضمان الاجتماعى فى مصر، تجربة مواجهة الفقر، التقرير الأول، نظام الضمان الاجتماعى، القاهرة، 1979.

(6)العمل مع فقراء الريف، التقرير السنوى، الصندوق الدولى للتنمية الزراعية، روما، 2005.

(7)الصندوق الاجتماعى للتنمية، تقييم الاداء فى مواجهة الفقر والبطالة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، موقع الربط على الانترنت : www.ahram.org

(8)جدول اعمال البلدان القائم اقتصادها على المناطق الحضرية، تقرير عن التنمية فى العالم 2008 ، الزراعة من أجل التنمية، موقع الربط على الانترنت : www.world bank.org

(9)جيفرى د . ساكس ، نهاية الفقر "الاحتمالات الاقتصادية فى عصرنا الحاضر"، ترجمة أحمد أمين الجمل، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، 2007.

(10)حسن الخولى، الريف والمدينة فى مجتمعات العالم الثالث، دار المعارف، القاهرة ، الطبعة الاولى، 1982.

(11)راجى اسعد وملك رشدى، الفقر واستراتيجيات مواجهتة فى مصر – دراسات التنمية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة، 1999.

(12)سعاد عثمان واخرون، الصحة والمرض وجهة نظر علم الاجتماع والانثروبولوجيا، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية 1992.

(13)سعاد عثمان، التنمية الصحية بين الطب الرسمى وثقافة البيئة – دراسة تطبيقية على مشروع مكافحة الإهمال، بحث قدم فى ندوة عاطف غيث العلمية، جامعة الاسكندرية، 1993.

(14)سلوى شعراوى، اجتماع الخبراء حول الحكم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومكافحة الفقر، نيويورك، الأمم المتحدة، 2002.

(15)سمير لويس سعد، التسرب من مدارس التعليم الاساس، ورقة مقدمة الندوة العلمية عن عمالة الاطفال، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 1986.

(16)عبد المنعم شوقى، جهود الأسرة المصرية الفقيرة فى رعاية اطفالها، بحث مقدم إلى منتدى العالم الثالث، 1986.

(17)عبد المنعم شوقى واخرون، جهود الأسرة المصرية الفقيرة فى رعاية اطفالها، بحث متقدم إلى منتدى العالم الثالث، جامعة القاهرة، 1986.

(18)علياء شكرى واخرون، المرأة فى الريف والحضر، دراسة لحياتها فى العمل والأسرة، دار المعرفة الجامعية، الأسكندرية، 1988.

(19)علياء شكرى واخرون ، الحياة اليومية لفقراء المدينة، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1999.

(20)على ليلة، دور المنظمات الاهلية فى مكافحة الفقر، الشبكة العربية للمنظمات الاهلية، القاهرة، 2002.

(21)كريمة كريم، دراسات فى الفقر والعولمة –مصر والدول العربية، ترجمة: سمير كريم، المجلس الدولى للثقافة، القاهرة، 2005.

(22)محمود الكردى، الفقر فى مصر – الجذور والنتائج واستراتيجيات المواجهة، مطبعة جامعة القاهرة، القاهرة، 1999.

(23)نادر فرجانى، لن يمكن القضاء على الفقر فى مصر دون اصلاح مؤسسى واسع وعميق، مركز المشكاة، القاهرة، 1999.

(24)نجوى عبد المنعم، نسق الخدمة الطبية فى المجتمع المحلى – وجهة نظر، علم الاجتماع والانثروبولوجيا، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية،1992.

(25)هبة الليثى، سياسات مكافحة الفقر لعدم المساواة على أساس النوع الاجتماعى فى المنطقة العربية، موقع الربط على النت : www.apf.org

(26)وزارة التنمية المحلية، جهاز بناء وتنمية القرية المصرية: سلسلة تقويم برنامج شروق، تقييم تجربة مشروع القرية المختارة بجمهورية مصر العربية فى برنامج شروق، القاهرة، 2004.

(27)يسرى مصطفى واخرون، المجتمع المدنى وسياسات الافقار فى العالم العربى، دار ميريت للطباعة ، القاهرة ، 2002.

المراجع الأجنبية

(1)Afair Globalization : Greation Gopportunirs forsulizet and : labour organization ,2004 , (world commission on the social dimenision of Globalization).

(2)Azer Abel , poverty Alleviation strategies in Egypt : The Role of Government and Non-Government Agents in the conference on livelihoods , NGO ' sand Development , Global Dimenision and New Directions , Cairo , 1998.

(3)Assaad Ragui , Malak Rouchdy , poverty and poverty Alleviation startegies In Egypt , Report submilted to the ford foundation , 1997.

(4)Brink E.W. Et.al , The Egyption National Nutrition survey 1978 , W.H .O.61,(5) 1983.

(5)Hopkins , Michalass , Markets – Marketing the Market : In formal Egypt , in M Hopkins , ed . Cairo papers in social science , vol 14 , Mona graph4 , American university in Cairo press, 1991.

(6)Wikan unni , life Among the poor in Cairo , translated by Ann Henning , Puplished in USA , by Tavisyock

puplication in association with Methuen , Inc.733 , Third Avenue , Newyork , 1980.